أفلاطون

427 ق.م ـ 347 ق.م

مؤسس الفلسفة الغربية

سلسلة

أعظم فلاسفة التاريخ

أفلاطـون

مؤسس الفلسفة الغربية

يوسُف أبو الحجَّاج الأقصري

تقديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وبعد

في إطار سلسلة أعظم فلاسفة العالم نقدم هذا الفيلسوف الذي وضع الأسس الأولى للفلسفة الغربية وكان تلميذا للفيلسوف الرائع «سقراط» الذي تأثر أفلاطون بأفكاره كما تأثر بإعدامه الظالم..

إنه «أفلاطون» وباللاتينية «بلوتو» والذي عاش في الفترة «427 ق.م ـ 347 ق.م».

اسمه ارستوكليس بن ارستون ولد في أثينا ولا يعرف تاريخ ولادته بالتحديد ولكن من المرجح إنه ولد عام 427 ق.م وعرف بأفلاطون وتعني «عريض المنكبين» وقيل «لوساعة جبهته وعظم جسمه».

ـ هو من أعظم الفلاسفة في العالم وقد جمع كل فضائل العقل اليوناني القديم فبلغ بها الغاية من شجاعة إلى تريث وتدبر، ومن قوة العاطفة إلى دقة

الملاحظة، وصفوه بأنه استوعب جميع أفكار عصره فمحصها تمحيصاً كبيراً وأحس بجميع الأفكار والنزعات الروحية وأحالها إلى معاني عقلية، وآمن بأن الفلسفة هي التي تخلص النفس وتدخلها النعيم، فكان بذلك معينا للحكمة التي تنهل منها العقول إلى يومنا هذا.

* تربى أفلاطون في عائلة مثقفة اهتمت بتربيته بدنيا وفكريا فهي أسرة عريقة الحسب وتثقف أحسن ثقافة يحصلها أبناء طبقته ودرس ضروب المعرفة المتاحة في عصره حتى أن الفيلسوف «سيوسيبيس» أشاد بذكاء أفلاطون وسرعة تفكيره حيث إن أفلاطون تلقى منذ صغره التعليم على يد مدرس خاص به وهو الذي أطلق عليه اسم «أفلاطون».

* تعلم أفلاطون منذ صغره الشعر والموسيقى والرسم والجمباز والمصارعة وأظهر ميلاً شديدا إلى العلم الرياضي ثم اتجه في شبابه إلى دراسة الفلسفة على يد أتباع «هيرقيليطس».

* في سن العشرين تعرف أفلاطون على سقراط وأعجب به ولازمه لمدة ثماني سنوات وكان لهذه السنوات تأثيرا حاسماً على حياته حيث صقلت معارفه وبالذات في علمي المنطق والأخلاق.

* ثم كان لإعدام «سقراط» وتجرعه السم من أهم الأسباب التي جعلته

يرحل إلى «ميغارى» حيث زار إقليدس ومكث بجواره ثلاث سنوات ثم اتجه إلى مصر وشاهد عظمة آثارها واجتمع بكهنة «عين شمس» فأعجب بعلومهم خاصة علم الفلك واستمرت رحلات «أفلاطون» حول العالم اثنى عشر عاماً عاد بعدها إنسانا ناضجا تماما ثم عاد إلى أثينا عندما نشبت الحرب بين «أثينا واسبرطة» واستقر هناك حيث أنشأ عام 387 ق.م مدرسة «أكاديموس» أو الأكاديمية وهي أول معهد عُرف في التاريخ الإنساني يعني بالبحث المنهجي في الفلسفة والرياضيات.

* لم يقتصر «أفلاطون» في الأكاديمية على الفلسفة فحسب بل انصرف أيضاً إلى الرياضيات والعلم الطبيعي وعلم الحياة وأصول التشريع وكان أفلاطون يؤمن بالمحاورة والجدل أكثر من إيمانه بالأفكار المكبوتة ففي رأيه أن احتكاك العقول الحية هو الذي يولد الحقيقة ومن أشهر محاوراته «الجمهورية»، «فيدون» ، «المأدبة»، «غورغياس»، و «فيدروس».. ونتبين من هذه المحاورات أن أفلاطون قد أقام مذهبا في الأخلاق والسياسة يعتمد على فلسفة أستاذه «سقراط» ويتلخص هذا المذهب في أن المشغلة الكبرى للإنسان لا تنصرف إلى الحياة الدنيا بمقدار ما تنصرف إلى قيام شخصية متعلقة تلتزم بقواعد الأخلاق ومن أهم أعماله، الدفاع عن سقراط، السفسطائي «حول الوجود»، القانون يعرض فيه إضافات لنظريته حول الدولة المثالية، وتيمايوس «يعرض

فيه فلسفة الطبيعة» وتياتيت «حول المعرفة»... وغيرها الكثير ومع سطور هذا الإصدار الموجز نأخذكم في رحلة مع هذا الفيلسوف الرائد «أفلاطون» الذي يعد من أشهر الفلاسفة في العالم.

والله الموفق والمستعان

المؤلـــف

يوسف أبو الحجاج الأقصري

الفصل الأول

موجز حياته وأشهر آرائه

موجز حياته

أ ـ ولد أفلاطون في أثينا سنة «427م» في أسرة عريقة الحسب كان لبعض أفرادها المقام الأول في الحزب الأرستقراطي وشأن كبير في السياسة الأثينية. تثقف كأحسن ما يتثقف أبناء طبقته وقرأ الشعر التمثيلي وعلى الخصوص هوميروس، ونظم الشعر التمثيلي وأقبل بعد ذلك على العلوم وأظهر ميلا خاصاً للرياضيات ثم تتلمذ لأقراطيلوس أحد أتباع هرقليطس واطلع على كتب الفلاسفة وكانت متداولته في الأوساط العلمية وفي سن العشرين تعرف إلى سقراط عندما ذهب به إليه شقيقاه الأكبران أديمنت وأغلوقون «وهما محدثا سقراط في الجمهورية» وبعض أقربائه، وكان هؤلاء يختلفون إلى سقراط وإلى السوفسطائيين ورائدهم الاستطلاع واللهو بالجدل، ولكن أفلاطون أعجب بعلم سقراط فلزمه، وما كاد يبلغ الثالثة والعشرين حتى أراد نفر من أهله وأصدقائه، وقد اغتصبوا الحكم بمساعدة أسبرطة أن يقلدوه «أعمالا تناسبه» فآثر الانتظار وطغى الأرستقراطيون وبغوا وأمعنوا في خصومهم نفياً وتقتيلاً وصادروا ممتلكاتهم ثم انقسموا على أنفسهم فملأوا المدينة فساداً وملأوا قلبه غماً ولما هزمهم الشعب وقامت الديمقراطية أنصفت بعض الشيء فأحس

رغبة في السياسة يبغي المعاونة على تأييد العدالة وتوفير السعادة، ولكن الديمقراطية أعدمت سقراط فيئس أفلاطون من السياسة وأيقن أن الحكومة العادلة لا ترتجل ارتجالاً وإنما يجب التمهيد لها بالتربية والتعلم فقضى حياته يفكر في السياسة ويمهد لها بالفلسفة ولم تكن له قط مشاركة علمية فيها.

ب ـ وداخله من الحزن والسخط الكثير لمات معلمه ما دفعه إلى مغادرة أثينا، فقصد إلى ميغاري حيث كان بعض إخوانه قد سبقوه والتفوا حول إقليدس أكبرهم سنا مكث هناك نحو ثلاث سنين ثم سافر إلى مصر «وهو يذكرها في غير ما موضع من كتبه ولا سيما «الجمهورية» و «القوانين» ذكر من عرفها معرفة شخصية وانتهز الفرصة فذهب إلى قورينا لزيارة عالمها الرياضي تيودوروس ومدرسته وعاد إلى مصر فقضى زمنا في عين شمس واتصل بمدرستها الكهنوتية وأخذ بنصيب من علم الفلك ولابد أن يكون قد استفاد أيضا بملاحظة الديانة والحكم والأخلاق والتقاليد فإن في مؤلفاته الشواهد العديدة على ذلك.

* ونشبت بين إسبرطة وأثينا الحرب المعروفة بحرب قورنتية سنة 395 ق.م وحالف نفريتس ملك مصر السفلي إسبرطة فاضطر أفلاطون لمغادرة مصر. وأقام في بلده طول الحرب أي إلى سنة 388 ق.م متوفراً على الدرس ناشراً من المحاورات ما أثار إعجاب الأثينيين ولما انتهت الحرب رحل إلى

جنوبي إيطاليا يقصد في الأرجح إلى الوقوف على المذهب الفيثاغوري في منبته وكان قد شغف به فنزل ترنتا وزار رئيس جمهوريتها القائد ارخيتاس وكان فيثاغوريا مذكوراً وتوثقت بينهما روابط الصداقة وفيما هو هناك سمع بذكره دنيسوس ملك سراقوصة وكان مثقفاً ينظم القصائد والقصص التمثيلية فاستقدمه إليه فعبر أفلاطون البحر إلى صقلية ودخل سراقوصة فقابله الملك بالحفاوة ولكنه لم يلبث أن غضب عليه فإن أفلاطون استمال ديون صهر الملك ولم يكن هذا يطمئن إليه بل لم يكن يطمئن إلى أحد، وقد يكون الفيلسوف أفصح عن بعض آرائه الإصلاحية وأنكر الفساد المتفشي في البلاط فأمر به الملك فاعتقل ووضع في سفينة اسبرطية أقلع ربانها إلى جزيرة أجينا وكانت حينذاك حليفة لإسبرطة ضد أثينا فعرض في سوق الرقيق فافتداه رجل من قورينا كان قد عرفه في تلك المدينة.

جـ ـ ورجع إلى أثينا وأنشأ سنة 387 ق.م مدرسة على أبواب المدينة في أبنية تطل على بستان أكاديموس فسميت لذلك بالأكاديمية أنشأها جمعية دينية علمية وكرسها لآله الشعر وأقام فيها معبداً ونزل لها عن الأبنية ومحتوياتها، وظل يعلم فيها ويكتب أربعين سنة ما خلا فترتين قصيرتين سافر فيهما إلى سراقوصة: الأولى سنة 367 ق.م والأخرى سنة 361 ق.م وكان حظه فيهما مع دنيوس الثاني مثل حظه مع أبيه المتوفى ولم تصلنا أخبار مفصلة عن الأكاديمية ولكنا نعلم أن مستمعيه كانوا خليطا من الأثينيين واليونان وتراقية

وآسيا الصغرى بينهم بضع نساء ونستطيع أن نقول إن الحركة العلمية كانت شديدة وأن دروس المعلم كان يتخللها ويعقبها مناقشات في جلسات متوالية تتعارض فيها الآراء وتتمحص على النحو الذي نشاهده في المحاورات المكتوبة وكان التعليم يتناول جميع فروع المعرفة وكان إلى جانب أفلاطون وتحت رياسته عدد من العلماء كل منهم مختص بمادة، يشرحون الرياضيات والموسيقى والبيان والجدل والأخلاق والسياسة والجغرافيا والتاريخ والطب والتنجيم فكانت المدرسة زرعت تراث اليونان العقلي من هوميروس إلى سقراط وتوفى أفلاطون وقد بلغ الثمانين في أثناء حرب فيلبوس المقدوني على أثينا فلم يشهد ما أصاب وطنه من انحطاط لم تقم له من بعده قائمة.

السياسة عند أفلاطون

أ ـ السياسة عند أفلاطون هي العدالة في المدينة كما أن الفضيلة العدالة في الفرد.لذلك يفتتح القول في «الجمهورية» بالرد على السوفسطائيين والبرهنة على أن العدالة قائمة على الطبيعة لا على العُرف، وغرضه أن يبني مدينته على أساس من العدالة متين ثم ينظر في الاجتماع فيقرر أنه ظاهرة طبيعية ناشئة من تعود حاجات الفرد وعجزه عن قضائها وصده تألف الناس أولاً جماعات صغيرة تعاونت على توفير المأكل والمسكن والملبس ثم تزايد العدد حتى ألفوا مدينة، فلم تستطع أن تكفى نفسها بنفسها، فلجأت للتجارة والملاحة، هذه المدينة الأولى مدينة الفطرة، مثال البراءة السعيدة وليس لها من حاجات إلا الضرورية وهي قليلة ترضيها بلا عناء، يقنع أهلها بالشعير والقمح والخضر والثمار والخمر الخفيفة فيعيشون عيشة سليمة ويعمرون لا يعرفون الفاقة ولا الحرب ولكن هذا العصر الذهبي انقضى يوم فطن الناس إلى جمال الترف والفن فنبتت فيهم حاجات جديدة واستحدثوا صناعات لإرضائها، وضاقت الأرض بمن عليها فنشبت الحروب وتألفت الجيوش.

* هذه المدينة الثانية هي المدينة المتحضرة وهي عسكرية فعلى أية صورة

تبنى مدينتنا لنحقق فيها العدالة؟ يقول أفلاطون يجب أن نشخص بأبصارنا إلى «المدينة بالذات». نجد أن بينها وبين النفس شبها قوياً فإن للمدينة ثلاث وظائف: الإدارة والدفاع والإنتاج، تقابل قوى النفس الثلاث: الناطقة والغاضبة والشهوانية وهذه الوظائف متباينة. فلا يمكن أن تتركب المدينة من أفراد متساوين متشابهين، وإنما يجب أن تتركب من طبقات متفاوتة لكل منها وظيفة وكفاية خاصة لهذه الوظيفة وأن يؤلف مجموعها وحدة تشبه وحدة النفس في قواها الثلاث فترتب الطبقات فيما بينها كترتيب القوى النفسية والفضائل الخلقية وإلا توزعت الجهود وبذلت اتفاقاً وفات الناس الغرض من الاجتماع. هذه الطبقات الثلاث هي: الحكام والجند والشعب.. والطبقتان الأولى والثانية حراس المدينة فكيف نحصل على حراس أشداء فضلاء؟

بناء المجتمع

يقول أفلاطون في بناء المجتمع:

ـ يجب على الذين يتولون بناء المجتمع المنشود أن يميزوا بين الأحداث أصحاب الاستعداد الحربي فيفضلونهم طائفة مستقلة ويتعهدونهم بالتربية عليهم أن يرتبوا لهم رياضة بدنية تنشئهم أصحاء أقوياء، وعليهم أن يغذوا نفوسهم بالآداب والفنون فتكون التربية واحدة للجميع إلى حوالي الثامنة عشرة وتكون سهلة لذيذة لأن الإكراه لا يكون للرجال الأحرار وتكون فاضلة تبدأ بالقصص الجدية البريئة الحاثة على الخير ويستبعد منها قصص هوميروس وهزيود ومن نما نحوهم من الشعراء فإنها مرذولة من حيث المادة، فقد سممت عقول اليونان وأفسدت ضمائرهم بما تروى عن الإلهة والأبطال من أخبار الخصومات وقبيح الأفعال. وبما لا تفتأ ترده من أن الرجل العادل يعمل لخير غيره وشقاء نفسه، وبما تصف من هول الموت وتفاهة الحياة الأخرى مما يوهن العزيمة، ويقعد عن الجهاد في سبيل الوطن. وأما من حيث الصورة فإن الفن يقوم بالمحاكاة ويخلق المحاكاة والشعر بألفاظه وأوزانه يحاكي كل شيء، القوى الطبيعية والحيوانات والبشر والنزعات الرفيعة والشهوات الدنيئة فيبعث في

النفس مثل ما يصف من العواطف والأفعال المحاكاة المتصلة تصير عادة، فتلقين الحراس القصص القديمة يفسد طبيعتهم، فنحن مع إعجابنا بمحاسن الشعر ننعته بأنه معلم وهم، ونعمد إلى صاحبه فنضع إكليلا على رأسه ونشيعه إلى حدود المدينة فننفيه منها ونحن نترنم بمديحه ولا نستبقى غير الشاعر عف اللسان سديد الرأي هادئ النسق يحاكي الخير ليس إلا.

الفن والشعر عند أفلاطون

الفن عند أفلاطون له هو الآخر فلسفته لديه فهو يتحامل عليه ويتعسف في نقده، فهو أولا لا يرى الفن بعد المثال أو الوجود الحق، وبُعد صورته المحسوسة المتحققة في الطبيعة، فإن الفن يحاكي الوجود الطبيعي، وهذا الوجود يحاكي المثال، فالفن صورة الصورة وشبح الشبح يصنع النجار السرير محاكيا مثال السرير ويصور المصور سري النجار فهو ليس حاصلا على العلم الحق الذي موضوعه المثال أو الشيء بالذات ولا على الظن الصادق، وإنما هو جاهل مخادع يأخذ على نفسه محاكاة الأشياء الطبيعية فيبرزها مشوهة في غير نسبها الحقيقية من حيث المقدار والمشكل، ولكنه لا يخدع إلا عن بعد ولا يخدع إلا الجهلاء، كذلك قل في الشاعر فان لو كان يعلم حقاً ما يتظاهر بعلمه لكان يعمل بدل أن يقول لكان يقود الجيوش أو يشرع القوانين وهيرميروس لم يفعل شيئاً من ذلك، ولكان يؤثر أن يحيا حياة مجيدة، وهيرميروس ارتضى لنفسه أن يكون قصاصاً للحياة المجيدة وراوية، فالفن بالإجمال أداة إبهام وتخييل، والشعر دجل كالتصوير إذا نزعت عنه سحر اللفظ والتوقيع بدا شاحباً فقيراً، وهو يستطيب وصف العواطف وهي متقلبة متنوعة، ولا يجد

له موضوعاً في العقل الثابت الهادئ فيهيج العواطف ويشل العقل مثله مثل طاغية يقلد السلطة للأشرار، ويضطهد الأخيار فإن يوحي العطف على أفعال وانفعالات رديئة، ويضعف أشرافنا على الجزء الشهوي من النفس فيحرك فينا البكاء تارة والضحك طوراً، ويدفعنا ونحن نشهد التمثيل إلى استحسان ما ننكر في الحياة الحقيقية وإلى التصفيق لما نغضب له في الواقع التراجيديون لا يرمون لغير إحراز إعجاب الجمهور، الجمهور لا يميل للأشخاص الحكماء الرزينين، بل يطلب أشخاصا شهويين متقلبين تملأ تقلباتهم وشهواتهم القصة فيلهو بها ويميل معها إلى كل جانب وأما الكوميديا فهي رديئة بالذات تضحك من إخواننا في الإنسانية وتنمي حاجة المزاج والسخرية وإذن فعلى الشارع أن يراقب جميع مظاهر الفن وجميع الفنانين من شعراء ومغنين وممثلين ومصورين وغيرهم، فيخلق بنية. كلها جمال سليم رزين، وينشئ مواطنين كاملين يتوجهون إلى الفضائل عفوا ويصون نفوسهم من كل خدش، إذا ليست الغاية من الفن توفير اللذة بل التهذيب والتطهير.

ـ ولا شك أن وضع أفلاطون الفن في المرتبة الثالثة بعد المثال وشبحه المحسوس تحامل وتعسف، وكان المعقول أن يساوي بين الفنانين والصناع فيعترف للأولين أنهم يحاكون المثل مباشرة كما يحاكيها الآخرون ولكنها حماسة الحرب دفعته إلى المغالاة والغيرة الحارة على الخير نبهته إلى مخاطر الفن فراح يمتهنه ويذله وهو الفنان العظيم، وعلى أي حال لم يكن في وسع أفلاطون أن

يتابع القائلين بالفن لأجل الفن بعد أن ميز بين الخير والشر، ونصب الطهارة مثلا أعلى للإنسان وهو يعلن أن المسألة مسألة العدالة وأن الواجب إيثار العدالة على كل شيء وإنما شدد النكير على الشعر الموهيري لأن هذا الشعر كان قوة هائلة يأخذ عن اليونان جيلاً بعد جيل حكمة الحياة في الأخلاق والدين والسياسة والحرب والصناعات فكان خطره عظيماً وسحره فعالاً، وكما أن أفلاطون حارب السوفسطائيين وعارض بيانهم بالفلسفة فقد أراد أن يخضع لها الفن أيضا ويقيده بحدودها.

الحكومة المُثلى
والتربية وبناء المدينة

يقول أفلاطون عند تربية النشء في الحكومة المُثلي: وعند الثامنة عشرة ينقطع الحراس عن الدرس ويزاولون الرياضيات البدنية والتمرينات العسكرية، فإذا ما بلغوا العشرين فصل الأجدرون منهم طائفة على حدة يعكفون على دراسة الحساب والهندسة والفلك والموسيقى، وهي التي تستغني عن التجربة وتستخدم البرهان، فتنبه الروح الفلسفي وواضح أنهم لا يستطيعون، مع ما لهم من المقام الرفيع وما عليهم من التكاليف العديدة أن يسعوا لتحصيل معاشهم، فيجب أن نوفره لهم، ونحن بهذا التوفير نهيئ لهم الفراغ اللازم لاستكمال تهذيبهم، ونبعد عنهم كل ما من شأنه أن يغريهم بأن يحولوا وظيفتهم إلى تسلط واستمتاع فينقلبوا سادة وطغاة، ونحن نريدهم حراساً ليس غير، لذلك يعيشون معا ويأكلون معاً يقدم لهم الشعب مؤونتهم فلا يحتاجون لذهب ولا فضة فيحظر عليهم اقتناء أي شيء منهما، سواء أكان نقودا أم آنية أم حليا، ويحظر عليهم التصرف بشيء من ذلك بل رؤيته أن أمكن إذ إن الحكم خدمة

لا استغلال والحراس لأجل المدينة وليست المدينة لأجل الحراس، يحمد هؤلاء للشعب إطعامه إياهم، ويحمد الشعب لهم حراستهم إياه فينتقي الحسد والنزاع فيرى القارئ أن ما يضاف عادة لأفلاطون من اشتراكية وشيوعية إنما هو مقصور على طبقة الحراس ولهم عنده وظيفتان: الإدارة والدفاع أما الإنتاج وبه تتم للمدينة وظائفها الثلاث فمتروك للشعب من زراع وصناع وتجار يتملكون مصادره وآلاته تملكا شخصياً، ويستغلونها ويتاجرون بنتاجها كما يرون على شرط أن يؤدوا لمن فوقهم الضريبة الواجبة وأن تحصر الملكية في حدود معقولة، بحيث لا يثرى الشعب فيتهاون في العمل أو يتركه، ولا تسوء حاله فيعوزه المال للصناعة والتجارة ولا يثرى البعض دون البعض فينقسم طائفتين متنابذتين: الأغنياء والفقراء وهذا الانقسام آفة الدول غير المنظمة تنظيماً عقلياً وليس تحريم الملك على الحراس تشريعاً اقتصادياً، ولكنه تدبير سياسي يرمي إلى الفصل بين السلطة التنفيذية والمال، لكيلا تفسد به ويقوم الصراع في نفوس الحراس بين الواجب العام والمنفعة الذاتية.

* والحراس ذكور وإناث على السواء يسرى عليهم جميعا نفس النظام، نعم إن المرأة أضعف من الرجل ونحن لا نقضي عن هذا التفاوت، إلا أنها مهيأة لنفس الوظائف فقد تصلح للطب أو للموسيقى أو الرياضة أو للحرب أو الفلسفة كما تصلح للأعمال المنزلية، فليس ما يمنع من تكليف النساء بالحراسة إذا ساوين الرجال في الكفان لها، فإن الأصل في الوظيفة أنها لخير

المجموع وأنها تقلد للكفء دون أي اعتبار آخر، وإذن فنحن نكلف المرأة ذات الاستعداد كل أعمال الحراس تقوم بها متشحة بفضيلتها وندع الحمقى يضحكون والغاية من أخذ النساء بهذه التربية أن نوفر للدولة نساء ممتازات إلى جانب الرجال الممتازين ينجب منهم نسل ممتاز، فمصلحة الدولة هي التي تقتضي ذلك وتتطلب منا التغاضي عن العرف ومعارضته، وكما أنا انتزعنا من نفوس الحراس شهوات الحياة المادية فإنا ننتزع منها أيضا عواطف الأسرة وشواغلها فيخطر على الحراس أن تكون لهم أسرة يكونون جميعاً للجميع لكن لا اتفاقاً يقيم الحكام كل سنة، في أحسن الأوقات وأسعد الطوالع حفلات دينية يجمعون فيها الحراس من الجنسين ويوهمونهم أن اقترانهم سيكون بالقرعة، تفاديا من التحاسد والتخاصم والحكام يقصدون في الحقيقة أن يعقدوا لكل كفء على كفئه، فيعقدون زواجاً رسمياً، ولكنه مؤقت الغرض منه الأنسال على قدر حاجة الدولة وتحسين النسل بمقتضى القواعد المرعية في الحيوان ويوضع الأطفال في مكان مشترك يعني بهم فيه أناس خصيصون، وتأتي الأمهات يرضعنهم دون أن يعرفنهم، فلا يوجد بين الحراس قرابة معروفة ولكنهم جميعاً أسرة واحدة يعتبر بعضهم بعضاً قريباً، ويعامل بعضهم بعضاً على هذا الاعتبار فيتسع مجال التعاطف والتحاب، هذا والأسرة مباحة للشعب مع شيء من المراقبة لمنع الزيادة البالغة في عدد السكان فإن ولد أو للحرس أطفال في غير الزمن المحدد أعدموا كما يعدم الطفل ناقص التركيب،

والولد فاسد الأخلاق والضعيف عديم النفع، والمريض الذي لا يرجى له شفاء لأن الغاية هي أن يبقى عدد السكان في المستوى الذي يكفل سعادة المدينة، وأن يحتفظ بقيمتهم البدنية والخلقية.

* وإذا ما بلغ الحراس الثلاثين يميز من بينهم أهل الكفاءات الفلسفية رجالاً ونساءً، الذين يتوفر فيهم محبة الحق وشرف النفس وضعف الشهوة وسهولة الحفظ، واجتماع هذه الصفات نادر وتأليفها بالقدر اللازم عسير، فالحراس الفلاسفة أقلية يقضون خمس سنين في دراسة الفلسفة والمران على المناهج العلمية ليجدوا فهم الحقيقة والدفاع عنها، ثم يزج بهم في الحياة العامة ويعهد إليهم بالوظائف الحربية، والإدارية إلى سن الخمسين، فالذين يمتازون في العمل كما قد امتازوا في النظر يرقون إلى مرتبة الحكام ويدعون الحراس الكاملين، فهم خلاصة الخلاصة قد زال من نفوسهم في هذه السن الطمع وما زال النشاط، فيعيشون فلاسفة متوفرين على تأمل المعقولات الصرف والخير المطلق، ويتناوبون الحكم يزاوله كل بدوره «وهذه هي المونارکية أي حكم الفرد العادل» أو جماعة جماعة «وهذه هي الأرستقراطية أي حكم الطائفة العادلة» على حد سواء ما داموا محافظين على المبادئ وإنما نريد الحكام فلاسفة لأن التربية الأولى». خلقت في الحراس ظنوناً صادقة وعواطف طيبة، مستعينة بالطبع و التطبع لا بالعلم، فيمكن أن تضعف الظنون بالنسيان وأن تلين العواطف للخوف أو الإغراء، فلابد أن يكون الحكام الفلاسفة يعملون

الخير ويريدونه إرادة صادقة والفيلسوف هو الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يتصور القوانين العادلة تصوراً علميا وأن يلقنها للآخرين بأصولها وبراهينها فتدوم في المدينة بين تصور السياسيين العملين إن أصاب فهو ظني لا ينقل للغير فيعتبر معهم، وعلى ذلك فالفلسفة هي الوسيلة الوحيدة لوضع سياسة محكمة مستديمة ويجب تحضير أذهان الجمهور لهذا الانقلاب والجمهور ميال لاعتقاد أن الفلسفة عديمة النفع للمدنية ويؤكد على أن السوفسطائيون هم الذين وضعوا الفلسفة موضع سخرية بمغالطتهم ومخاتلتهم وساعد على الاستخفاف بها أنه كثيراً ما يتصدى لها الجهلاء الأدعياء وأن الشبان يلجونها قبل الأوان ويتركونها قبل الأوان كأنها فترة انتقال بين زمن التحصيل والحياة العملية ويعتبرونها حلية يحسن أن يتحلوا بها لكن على أن تكون خفيفة سريعة وقد قلنا إنه لا ينبغي الاشتغال بها قبل الثلاثين وأنه يجب التهيؤ لها بالفضيلة التي تخلص النفس من الشهوات وتعدها لقبول الحق فإن الحق لا ينكشف للنفس تطلبه وهي منقسمة على نفسها بل للنفس المخلصة تتوجه إليه بكليتها فلنعمل على علاج هذه الحال لعل الشعب يدرك يوماً أن الفلاسفة أصلح الناس الإقامة شيء من النظام الإلهي على هذه الأرض، أو لعله يولد للملوك أبناء ذو استعداد للفلسفة يحتفظون بهذا الاستعداد حتى إذا آل إليهم السلطان أسلموه للفلاسفة فيتم إنشاء المدينة المثلى على أسرع الوجوه وأيسرها وتدوم المدينة المثلى ما دام الحكام معيين بالأطفال مستبقين طبقة الحراس في المستوى

اللائق، ينزلون إلى الطبقة الثالثة من يلحظون فيه انحطاطاً من أولاد الحراس ويرقون إلى الحراس من يتوسمون فيه الصلاحية لها من أولاد الشعب فتظل المدينة واحدة متحدة حكيمة من حيث إن أولي الأمر فيها حكماء، شجاعة من حيث إن التربية الفاضلة قد طبعت العدالة في قلوب الحراس فعرفوا ما يطلب وما يجتنب، عفيفة تكبح شهواتها وتنظم ملذاتها وتحارب الترف والفقر على السواء.

* هذا نموذج يحتذى به ولكنه لا يحقق بالتمام لأن كمال المثال ممتنع على كل ما هو محسوس، وما يحقق من هذا النموذج لا يدوم لأن كل ما يتكون فهو عرضة للفساد لا محالة، وإذا فسدت مدينتنا تدهورت من حكومة إلى أخرى أراد منها حتى تبلغ أسوأ الحكومات كأنها مدفوعة بقوة قاهرة وقانون ضروري والحكومات خمس: فقد سبق القول إن الحكومة الفاضلة إما أن يتولاها فرد فتسمى هوناركيه أو ملكية، وإما أن تتولاها جماعة فتسمى ارستقراطية، ولا فرق بين الحكومتين وإنما هما واحد في الحقيقة ويحدث أن يخطئ الرئيس أو الرؤساء في اختيار الوقت الملائم للتزويج فينجب للدولة أولاد حين لم يكن يجب ـ أن يخلطوا بين الأكفاء وغير الأكفاء فينجب للدولة أولاد: بعيدون عن مشابهة آبائهم حكمة واعتدالا ـ أو أن يتهاونوا في تربية الأحداث فيضطرب النظام وتنشب الفتن، ولكن الحطام والجند يتغلبون آخر الأمر لأنهم ما يزالون ممتازين وما تزال القوة في أيديهم، غير أنهم لا يعيدون

النظام إلى نصابه وقد انحطت قيمتهم بفساد الوراثة أو التربية بل يستغلون غلبتهم لمنفعتهم الذاتية، فيقتسمون الأراضي والدور ويستخدمون الشعب في شئونهم الزراعية والصناعية بعد أن كان الشعب حراً يوفر لهم أسباب المعاش، ويهملون الدرس والنظر مؤثرين المال والسلطان: وهذه هي «الطيموقراطية» أو حكومة الطماعين: ـ ويصبح للمال أهمية عظمى ويثرى البعض دون البعض، ويقتضى نصاب مالي للوظائف العامة، فتتفكك وحدة الجماعة وتنقسم المدينة إلى اثنتين: الأغنياء والفقراء، وتسود الشهوات الدنيئة ويكثر اللصوص: وهذه هي «الأوليفركيه» أو حكومة الأغنياء.

ويزداد الأغنياء طلبا للثروة، فيقرضون الشبان الموسرين مالاً بالربا ينفقه هؤلاء في الملذات فيصيبهم الفقر وتبقى لهم نعرتهم فيبدو لهم أن يعارضوا الثروة بالقوة، فيثيرون الشعب ويفوز الفقراء الأقوياء على الأغنياء المتوفين: وهذه هي الديمقراطية وحكومة الكثرة وشعارها الحرية والمساواة المطلقة دون اعتبار لقيم رجال: ـ ويبرز من بين دعاة الديمقراطية وحماة الشعب أشدهم عنفا أكثرهم دهاء فينفي الأغنياء أو يعدمهم ويلغي الديون ويقسم الأراضي ويؤلف لنفسه حامية يتقي بها شر المؤامرات فيغتبط به الشعب يستأثر هو بالسلطة، ولكي يمكن لنفسه ويُشغل الشعب عنه ويديم الحاجة إليه يشهر الحرب على جيرانه بعد أن كان قد سالمهم ليفرغ إلى تحقيق أمنيته في الداخل ويقطع رأس كل منافس أو ناقد ويقضى على كل رجل فاضل، ويقرب إليه

جماعة من المرتزقة والعتقاء ويجزل العطاء للشعراء الذين نفيناهم من مدينتنا فيكيلون له المديح كيلاً، وينهب الهياكل ويعتصر الشعب ليطعم حراسه وأعوانه فيدرك الشعب أنه انتقل من الحرية إلى الطغيان وهذه هي الحكومة الأخيرة والحكومات الأربع الفاسدة مراحل تمثل استفحال الشر وافتئاب الطبقات السفلى في المجتمع والقوى السفلى في النفس على الطبقات والقوى العليا: «فالطيموقراطي» مولع بالمجد والسلطان هو الشجاعة خرجت عن طور العقل ـ «والأوليفركي» شره للمال، خلو من كل عاطفة شريفة ـ والديمقراطي متقلب مع الأهواء ليس لحياته قاعدة وليس فيها إكراه، يتوهم خيره في الحرية المسرفة فيقتله هذا الإسراف ـ والطاغية متهتك مبذر سارق مجرم خائف أبداً، لا يعاشر غير الأشرار، ويعاشرونه ليقيدوا منه إلا أن العدالة وحدها تكفل السعادة للفرد وللجماعة، وأقل حيدة عنها تؤدي بهما جميعاً.

ـ هذا تلخيص المقالات السياسية في الجمهورية. ويتبين منها للقارئ أن أفلاطون نهج منهجاً يضع الأصول ويستخرج نتائجها دون التجاء للتجربة كأن بني الإنسان آحادًا مجردة أو أشكالًا هندسية وكأن طبائع الاجتماع تطيع المشرع كما يطيع الصلصال يد الخزاف، ولقد ظن فيلسوف أن يحتاط للأمر بما فيه الكفاية إذا هو أراد المدينة على أن تكون صغيرة لا تزيد ولا تنقص فيسهل تحقيق العدالة فيها على النحو الذي تصور، ولكنه وضع لذلك قيوداً فظيعة وقوانين وحشية، وبالغ في تقدير القوة البدنية وفي تمثيل الإنسان بالحيوان لو

أنه ذكر في هذا الموقف مذهبه في النفس الناطقة وشرفها وجمالها لكان نبا عن هذه المخازي التي أخذها عن الإسبرطيين الغلاظ، كما أخذ عنهم بدعة المرأة الجندية فأخطأ فهم طبيعة المرأة وحقيقة شأنها في المجتمع، وهو الذي أقام مدينته على تفاوت الاستعدادات وعرف أن المرأة أضعف من الرجل بالطبع لم يفطن إلا إنه لا خير للجندية في المرأة، ولا للمرأة في الجندية، ولو أنه ذكر مذهبه في النفس لكان احترم النفس في كل جسم ولم يزهقها جزافاً، ولكان فهم الزواج الإنساني على أنه اتحاد النفس بالنفس لا يخضع لإرادة غريبة تعقده وتحله كما تشاء، ولكان فهم أن روابط الأسرة أكبر عامل على تهذيب الطبع وترقيق الشعور، وتمدن الإنسانية فإن انقصمت لم تمح الأنانية كما توهم، بل محيت المحبة وإنما تنشأ المحبة من هذه الروابط المعروفة المحسوسة بين أفراد الأسرة ولم يكن أفلاطون أكثر توفيقاً في مسألتي الحرب والرق، فأن يكيل هنا بكيلين الواحد لليونان والآخر للأعاجم ينصح للمدن اليونانية أن تتعهد فيما بينها العلائق الودية، بل أن تتحالف وتؤلف أسرة واحدة فإن تحاربت فلا تدمر ولا تحرق، ولا يسحق الغالب جميع أهل المدينة المغلوبة كأنهم أعداء بل يضرب الأقلية التي أثارت الخصام ويعامل الباقي معاملة الأصدقاء، ويقصر التدمير والتحريق والسحق على محاربة الأعاجم ثم هو يصرح بأن اليونان لا يسترق بعضهم بعضاً وإنما يسترقون الأعاجم، لأن الرجل العدل لا يسترق قريبه وصديقه بل يسترق عدوه ـ الحق أن قارئ «الجمهورية» ينتظر من صاحبها

غير هذه العدالة المنقوصة وإن هو التمس له العذر فإن الحرب ضرورة يمتنع تفاديها، وأن الرق كان قديما في حكم الضرورة فهو لا يفهم أن تقصر العدالة على اليونان دون سائر خلق الله بعد أن علم الإساءة إلى العدو هي أولاً وقبل كل شيء إساءة إلى الذات لقد بدا لأفلاطون أن يطالع مثال الإنسان وهو ينظم حياة الفرد، ثم فاته أن يطالعه وهو ينظم المدينة والإنسانية.

المدينة الإنسانية
عند أفلاطون

أ ـ عرض أفلاطون في مدينة الإنسانية «الموجات ثلاث» هي تجنيد المرأة وشيوعية النساء والأولاد وحكومة الفلاسفة، وجهد نفسه في اجتيازها وظن بعد كفاحه الجدلي أنه قد أفلح ذلك وبلغ الشاطئ الأمين فتكفلت الأيام برده إلى الحق، وهو أنما بناها لاعتقاده الذي ما يزال راسخاً في نفسه أن الفيلسوف هو الحاكم الأكمل والملك الحق يُرجع لحكمته في كل ظرف ويحكم بما توحي إليه فهو يفضل القانون الموضوع لأن الأحوال الإنسانية دائمة التغيير، والقانون صلب لا يلين لجميع المناسبات فالفيلسوف هو القانون الحي وحكمه هو الحكم العدل، أما سائر الحكومات فالأحرى أن تسمى عصابات ولكن هذا الحاكم الأمثل حديث خرافة أو ما يشبه ذلك، والناس لا يصدقون أن إنسانا مثلهم يستطيع أن يضطلع بالسلطة المطلقة دون أن تنتابه نشوة القوة فيفقد كل عقل وكل صفة إنسانية فيجب أن نعدل عن حلمنا الجميل وأن نقنع بحكومة أدنى وأقرب إلى حال الإنسان هي حكومة قائمة على دستور في مثل

هذه الحكومة الديمقراطية أقل صلاحية من الأرستقراطية وهذه أقل صلاحية من الملكية لأن الفرد أقدر على تطبيق الدستور من الكثرة والكثرة أقدر من الكافة، أما الحكومة التي لا يقيدها دستور فإن حالها يسوء حتما، حكم الفرد فيها طغيان، وحكم الجماعة أوليغركية وأقل منهما ضرراً الديمقراطية لأن تداول السلطة فيها يؤدي إلى تعارض النزاعات الضارة وتناسخها.

فالواجب أن يكون للدولة دستور، وهذه الفكرة أصل كتاب «القوانين» وهو آخر وأوسع ما كتب أفلاطون، موضوعه التشريع لتحقيق المثل الأعلى للمدينة كما رسمته «الجمهورية» لكن مع مراعاة طاقة الإنسان ومقتضيات الحياة. وهو ينقسم بالإجمال ثلاثة أقسام: المقالات 1 ـ 4: مقدمة عامة في أن التشريع يجب أن يقوم على الفضيلة والعدالة والمقالات 5 ـ 8 في نظام الدولة السياسي وقوانينها والمقالات 9 ـ 12 في الجزاءات من ثواب وعقاب ففي المقالة الأولى ينعي أفلاطون على المشرعين والسياسيين رأيهم أن الدولة حربية قبل كل شيء وأن النصر المبين قهر العدو الخارجي ويذهب إلى أنه التغلب على العناصر الرديئة في النفس وفي المدينة وتعهدها حتى تنصلح فخير الحالات السلم لا الحرب، وهو الغاية التي يجب على المشرع أن يتوخاها في وضع دستوره، والشجاعة الحربية أدنى نوعي الشجاعة والنوع الأرفع والأشق مغالبة اللذة وقمع الشهوة فالشجاعة الحربية في المحل الرابع بعد الحكمة والعفة والشجاعة الأدبية.

ونأخذ من المقالة الثالثة أن خير الحكومات الأرستقراطية المقيدة بهيئات نيابية تكفل التوازن بين السلطات المختلفة، وهي وسط بين الطغيان والديمقراطية: الطغيان يسرف في حب السلطة والديمقراطية تغلو في حب الحرية فكلاهما ردىء في ذاته ولكن المزج بينهما بالقدر الملائم ينتج النظام الأمثل في هذه الحياة الدنيا ولا يذكر أفلاطون الطبقات الثلاث المقابلة للقوى النفسية، ويصطنع قسم آخر ثلاثي كذلك فيضع المواطنين وعبيدهم من ناحية والصناع والغرباء يحترفون التجارة من ناحية أخرى وجيشاً أهليا من ناحية ثالثة ويعدل عن الشيوعية ولو أنه ما يزال يرى فيها دواء الأثرة إلا أنه قد أيقن أن البشر إذ يولدون وينشأون كما نرى اليوم لا قبل لهم بها. وأنها إنما تصلح لموجودات أسمى من البشر، فهو يقول بالملكية ولكنه يخص المالك على أن يعتبر ملكه خاصا بالمدينة كما هو خاص به وهو يقول بالأسرة ويشيد بكرامة الزواج ولكنه يبقى على رأيه في تحديد النسل لأنه يستبقى مدينته صغيرة ويحدد عدد الأسر بخمسة آلاف وأربعين «لأن هذا العدد ينقسم بالتمام على الأعداد الأثنى عشر الأولى ما خلا أحد عشر» «!!» ويخص كل أسرة بحصة من الأرض لا تباع ولا تجزأ بل يورثها الأب لمن يختار من أبنائه الذكور ويعتبر في تقدير الحصة نوع التربة بحيث لا يغبن أحدًا والحصة قسمان الواحد قريب من المدينة والآخر بعيد، ويغلب أن يكون القصد حمل المواطنين على محبة المدينة كلها والدفاع عن القلب والأطراف على السواء وتكتفي الأسرة بغلاتها فلا تقتني ذهبا ولا فضة

وتحظر الحكومة تداول النقد إلا بمقدار ما يلزم لشراء الضروريات وصرف أجور العمال، فلا تزيد الثروة، وهذا خير للدولة لأن فلاحها يقوم بالفضيلة وحدها، أما عدم تساوي الأسر في الثروة فسبب الحسد والشقاق.

والسلطات سبع:

1) حراس الدستور وعددهم 37 يحافظون عليه ويحولون دون تعديله.

2) القواد وعددهم ثلاثة يعينون الضباط لمختلف فرق الجيش.

3) مجلس الشيوخ وأعضاءه 360 يحكمون بالاتفاق مع حراس الدستور، يتداولون السلطة كل ثلاثين شهراً وفي باقي السنة يعنون بشئونهم الخاصة.

4) الكهنة والكاهنات في عدد يكفي لإقامة الطقوس والعناية بالهياكل.

5) «الشرطة»

6) «وزير للتربية» ينتخبه الشيوخ لخمس سنين.

7) «المحاكم»: وهي ثلاث:

واحدة لفض الخلافات الشخصية وتؤلف من جيران المتخاصمين وأخرى تستأنف إليها الخصومات التي تعجز المحكمة الأولى عن فضها. والثالثة للحكم في الجنح والجنايات.

وأفلاطون يريد التربية فاضلة بالطبع، ولكنه يلطف من صرامته بإزاء التراجيديا والكوميديا، فيسمح بهما على شرط أن تعرض القصص على «قلم مراقبة» وألا يتعاطى مهنة التمثيل المزاولة سوى العبيد والأجانب وهو يعلن هنا أن الرق ضرورة يقبلها على كره، وأن السبب في انحطاط الرقيق ليس الطبيعة، بل سوء المعاملة «م6»

جـ) ويمضي أفلاطون في سرد القوانين وتبيان الجزاءات ويعني بأن يمهد لكل قانون «بمذكرة إيضاحية» وأن يعقب عليه بعظة خلقية، لأن القانون الخليق بهذا الاسم صنع العقل ونتيجة العلم يصدر العقل فيولد العلم، ولأن حقيقة الشارع أنه هاد ومرب يقنع قبل أن يأمر ويرتقي أفلاطون إلى أصل القوانين والمبدأ الذي تستمد منه سلطانه فيقول إن الله لا يحكمنا مباشرة بل بوساطة العقل الذي وهب لنا فالقوانين التي يقررها العقل تحاكي قوانين العناية الإلهية وترمي إلى الخير العام فالخضوع لها واجب، ولكنه يسرف في التقنين والتنظيم ويتدخل في أدق الشئون فيبين أن عقليته الرياضية لم تفارقه وأنه ما يزال يرنو إلى مدينته الأولى ويعتقد أن الأمور الاجتماعية والاقتصادية من البساطة بحيث يمكن إخضاعها للقانون وكل الفرق هو أنه يحاول أن يستخرج من عقل الملك الفيلسوف الحكمة السياسية كلها دفعة واحدة ليحلها محله، ناسيا ما قرره من أن الأحوال الإنسانية دائمة التغير وأن القانون أصلب من أن يتلاءم مع كل حال وهو يرمي إلى إقامة حكم العقل والعدل واستبقاء

وحدة الأمة بتلطيف الأثرة الشخصية إلى الحد الأدنى، وبالحيلولة دون البدع فيضع مجموعة واسعة من الأوامر والنواهي تخنق كل استقلال في الفكر وتجرد الفرد من نزعاته الطبيعية، لتتركه آلة صماء وعبداً للدولة، فهو ينتهي إلى صورة من الحكم المطلق هي أعقد صورة وأعجزها عن تحقيق الفرص من الحكومة، غير أنه خلف لنا عدداً كبيراً من الآراء الجزئية هي ربح صاف للاجتماع والسياسة.

الفصل الثاني

جمهورية أفلاطون

أفلاطون وكتاب الجمهورية

تعد محاورة الجمهورية من أشهر محاورات أفلاطون الفلسفية التي طالها النقاش ما بين الفلاسفة في زمن أفلاطون وما بعد أفلاطون. وتعالج محاورة الجمهورية موضوعات تبلغ من الكثرة حدا دعا بعض شراع أفلاطون إلى القول بافتقار هذه المحاورة إلى التماسك وبأنها تتألف من مجموعة من الموضوعات التي أضيف بعضها إلى بعض دون وحدة تربط بينها ومن هؤلاء الشراع «بيرنت» الذي ذهب إلى الجزء التعليمي «في الكتابين السادس والسابع» هو الأساس الذي بنيت عليه المحاورة على حين أن بقية المحاورة سقراطية لا تمثل آراء أفلاطون الحقيقية. ولكن من الغريب أن شراحا آخرين ـ منهم «نتشب» يرون أن هذا الجزء بالذات مقحم على المحاورة وأن من الممكن الانتقال من الكتاب الرابع إلى الكتاب الثامن دون انقطاع وفضلاً على ذلك فقد أشرنا من قبل إلى الرأي الذي يجعل من الكتاب الأول مقدمة مستقلة بذاتها نظراً إلى اختلاف مستوى البحث وأسلوبه عن بقية المحاورة.

هذه الآراء ترتكز على بعض الشواهد التي يتعلق بعضها بطريقة تفسير

الشرح المضمون المحاورة ذاتها ويتعلق بعضها الآخر بالإشارات التي وردت عن «الجمهورية» في محاورات أخرى ولا سيما في «طيماوس» حيث يعيد أفلاطون تلخيص آرائه الكتب الأربعة الأولى وجزء من الكتاب الخامس أو الكتابين السادس والسابع.

ومن المؤكد أن أي شارح يقول بافتقار المحاورة إلى الوحدة له بعض العذر في رأيه هذا إذ إن المحاورة تعالج بالفعل عدداً كبيراً من الموضوعات التي يصعب الربط بينها بل إنها تعالج الموضوع الواحد في مواضع متباينة على نحو يبدو معه لأول وهلة أن هناك نوعاً من التشتت والتباين في وجهة النظر إلى هذا الموضوع ومع ذلك فإن النظرة الفاحصة تثبت لنا أن هذا التباين الظاهري إنما هو تعبير عن طريقة أفلاطون الخاصة في تناول المسائل بطريقة متدرجة كل في سياقها الخاص بحيث لا يتكشف تفكيره كاملاً إلا بعد انتهاء المحاورة كلها.

ومن المتفق عليه بوجه عام أن الموضوعات الرئيسية التي تعالجها المحاورة في كتبها المختلفة هي:

1 ـ الكتاب الأول: مقدمة في الآراء الشائعة عن العدالة.

2 ـ الكتاب الثاني والثالث والرابع: العدالة في الدولة والفرد.

3 ـ الكتاب الخامس والسادس والسابع: نظم الدولة المثلى وحكم

الفلاسفة.

4 ـ الكتاب الثامن والتاسع: تدهور المجتمع والفرد.

5 ـ الكتاب العاشر: الصراع بين الفلسفة والشعر.

6 ـ الكتاب العاشر: مصير الإنسان وخلود النفس.

على أن إذا كان هناك اتفاق عام حول هذه الخطوط العريضة أو الموضوعات العامة للمحاورة فإن السؤال الأساسي يظل قائماً ـ وأعني به: ما هو الموضوع العام للمحاورة كلها أو ما هو الموضوع الرئيسي فيها؟ وما الغاية التي استهدفها أفلاطون من كتابه المحاورة؟ هذا السؤال كان مثاراً لخلافات شديدة بين شراح أفلاطون ولا جدال في أن تشعب الأبحاث التي تناولتها المحاورة قد ساعد على تقوية هذه الخلافات إذ إن كلا يستطيع أن يجد في المحاورة ما يريد وسوف يتضح لنا بعد بحثنا المفضل لهذا الموضوع أن كل شارح قد وجد بالفعل في المحاورة ما أراد وأنها أتاحت الأذهان -المفسرين- فرصة رائعة للقيام بعملية «إسقاط» فكري يطبع فيه كل منهم على المحاورة ما يتجه إليه ميله الطبيعي أو ما يعود ذاته أن يكون موضوعاً رئيسياً لا لفلسفة أفلاطون وحدها بل للفلسفة بوجه عام.

صعوبة تصنيف المحاورة:

من المؤكد أن أية محاولة لتحديد الاتجاه العام لأفلاطون في محاورة الجمهورية من خلال أفكارنا الحالية تصادف صعوبات لا يكاد يكون في وضع المرء أن يتغلب عليها فإذا مكنا عن أفلاطون أنه قبل كل شيء فيلسوفاً. يرمي إلى تأكيد فكرة الثبات والحملة على التغيير نظراً إلى ميوله الأليجاركية المحافظة صادفتنا في هذا الصدد مسألة مهمة لا تتماشى مع هذا التصنيف وهي دعوة أفلاطون الصريحة القاطعة إلى زهد الحكام في المال وتأكيده على نحو يفوق أي مفكر آخر للمبدأ القائل إن الحكم ينبغي أن يكون خدمة لا انتفاعاً وإذا قلنا إن كان فيلسوفاً يدعو إلى الزهد. قابلتنا صعوبة أساسية هي دعوته إلى شيوعية النساء بين أعلى طبقات الدولة أعني طبقة الحراس والفلاسفة أي أن أفلاطون يطبق هذا المبدأ على أفضل أنموذج للإنسان في نظره ويجعل للجنس عن هذه الطبقة أهمية تصل إلى حد استخدامه حافزاً لهم على مزيد من العمل في أوقات السلم وفي أقات الحرب بوجه خاص فأين هذا من فكرة الزهد ومن القول إن الجسم مقبرة النفس؟ وإذا قلنا إن أفلاطون يدعو إلى نظام عسكري صارم كنظام إسبرطة ـ وهو بالفعل قد اقترب من هذه الدعوة إلى حد بعيد ـ صادفتنا عقبة رئيسية هي تأكيده عنصر «الموسيقى» أي التربية الأدبية والفنية في التعليم ووضعه أنموذجاً للإنسان المثالي يكون جنس خشن صارم لا يتقن إلا فنون القتال وإنما استهدف الجمع بين العناية بتدريب البدن والعناية بتهذيب النفس

أي بين قوة الجسد من جهة ولطف الحس ورهافة الشعور وقوة العقل من ناحية أخرى.

هكذا يكاد يبدو من المستحيل تحديد موضوع معين تندرج تحته تلك الفلسفة التي عرضها أفلاطون محاورة الجمهورية في ضوء التقسيمات الحالية المعروفة للأنماط الفلسفية ولا جدال في أن هذه الصعوبة تنعكس بوضوح على التفسيرات التي تقدم لمحاورة الجمهورية والتي تبلغ قدراً من التضاد يندر أن يجدله نظيراً في حالة أي نص فلسفي آخر.

فقد تطرف بعض المفسرين فذهب إلى أن أساس محاورة الجمهورية ديني بحث وحاول «أرويك» تفسير المحاورة من خلال فكرة الدين مؤكداً أن لفظ العدالة لا ينطوي على المعنى السياسي أو الأخلاقي في المألوف لدينا إنما هو يحمل معنى التقوى والصلاح الديني وأن المحاورة بالتالي بحث ديني من نفس النوع الذي نلمسه في الفلسفة الهندية. بل إن علاقة أفلاطون بأستاذه سقراط هي نفس علاقة التجديد التي تقوم بين المعلم الهندي وتلميذه.

وتطرف مفسرون آخرون في الاتجاه الميتافيزيقي «وهو تطرف أكثر شيوعاً من السابقة» فذهبوا إلى أن الاعتبارات الميتافيزيقية النظرية هي الأساس الذي بنيت عليه العناصر الأخلاقية والسياسية في المحاورة أي أن ما يبدون محاورة الجمهورية من اهتمام بالجانب العملي إنما إطار تعمد أفلاطون أن يرسم

ليعرض من خلاله أفكاره الميتافيزيقية التي كان اهتمامه الأكبر مُنصباً عليها ولعل أوضح أمثلة هذا الاتجاه «تسلر» الذي يقدم لآراء أفلاطون في هذه المحاورة تفسيراً تكون الأولوية فيه للاعتبارات النظرية ولا تكون الأبحاث العملية سوى نتائج مستمدة من الأفكار النظرية الخالصة مثال ذلك أن الفكرة Idea تحكم العالم المادي بواسطة النفس مثلما تحكم الطبقة العليا في دولة أفلاطون المثالية الطبقة الدنيا «طبقة الصناع والتجار والزراع» بواسطة الطبقة الثانية «المحاربين» وكما تنتمي الفكرة Idea إلى عالم خالص خارج عن مجال الظواهر فكذلك ينسب العقل في الدولة إلى طبقة خاصة تعلو على طبقة الشعب وكما تأتي النفس أو القوة المحركة بوصفها ماهية متحددة بين الفكرة والظاهرة فكذلك تقف الطبقة المحاربة التي تنفذ قرارات الفلاسفة الحاكمين بين هؤلاء وبين الشعب فكل شيء ثابت محدد مرتبط بعضه ببعض بعلاقات لا تتغير فهنا نجد أن المسألة تصور كما لو كانت هناك اعتبارات نظرية خالصة كعلو الفكرة أو المثال وضرورة التقسيم القاطع بين مجالات الكون ووجوب التوسط بين العالم الأعلى والعالم الأدنى «وهي كما نرى أفكار يظهر فيها الطابع الهيجلى بوضوح» هي التي تحكمت في آراء أفلاطون السياسية أي أن السياسة عنده مجرد تطبيق فرعي «لمذهب» في صورته النظرية الخالصة.

على أن مثل هذا التفسير النظري البحث إذا كان ممكناً في محاورات مثل «بارفيدس» و «طيماوس» فإنه يبدو غير مقبول في محاورة «كالجمهورية» يظهر

فيها الطابع العملي بوضوح كامل فمن الإسراف الشديد القول إن كل ما تضمته هذه المحاورة من أبحاث في موضوع الدولة المثلى والنظم الاجتماعية والتربية بمراحلها المختلفة إنما كان مجرد استطراد خارج عن الموضوع الرئيسي أو تطبيق للأفكار النظرية في مجال فرعي ذي أهمية ثانوية بل إن العكس هو الذي يبدو صحيحاً أي أن الأفكار النظرية في المحاورة لم تكن إلا تبريرات لمواقف عملية كان أفلاطون يؤمن بها ويدعو إليها ويكرس حياته من أجل تحقيقها وعلى أية حال فإن البحث المفصل لهذه المسألة إنما هو استباق لأمور ستنكشف تدريجياً خلال هذا الفصل وحسبنا الآن أن نقول إن التفسير النظري البحت للمحاورة لا يلقي قبولاً إلا من أقلية من شراح أفلاطون وأن أغلبية هؤلاء الشراح تؤمن بأن هدف المحاورة كان في أساسه عملياً.

على أن القول إن للمحاورة هدفاً عملياً يثير بدوره إشكالاً جديدة: فهل كان هذا الهدف العملي فردياً أم اجتماعياً؟ أو بعبارة أخرى هل كان أفلاطون يتجه بمحاورته هذه إلى نشر مبادئ معينة تتعلق بالأخلاق أو التربية الفردية أم أنه كان يرمي إلى التعبير عن آرائه السياسية والبحث فيما ينبغي أن تكون عليه شئون الدولة؟ الواقع أن الخلاف الرئيسي بين شراح أفلاطون إنما ينحصر في هذه المسألة بعينها لا في المسألة السابقة ـ أعني مسألة كون المحاورة بحثاً نظرياً ميتافيزيقاً أم بحثاً ذا طابع عملي فمع اعتراف أغلبية شراح أفلاطون بأن المحاورة عملية في أساسها نراهم يفترقون بوضوح في تحديد ماهية هذا الطابع

العملي وهل هو التربية الفردية أم الإصلاح السياسي للدولة وسوف نعرض كلا من هذين الرأيين باستفاضة لكي نتوصل من خلال المقارنة بينهما إلى ما يمكن أن يقال عنه الهدف الحقيقي لهذه المحاورة الرئيسية.

النفس البشرية بوصفها موضوعاً «لمحاورة الجمهورية»

في الكتاب الثاني من المحاورة يبدأ أفلاطون بحثه في الدولة أي في السياسة بقوله: «هي أن شخصاً قصير النظر طلب إليه أن يقرأ حروفاً صغيرة عن بُعد ثم أنبأه شخص آخر بأن من الممكن الاهتداء إلى نفس هذه الحروف في مكان آخر بحجم أكبر فلا شك في أنها تكون فرصة رائعة له لكي يبدأ بقراءة الحروف الكبيرة وينتقل منها إلى الصغيرة ليرى إن كانت مماثلة للأولى أم لا.. والعدالة التي هي موضوع بحثنا إن كانت توجد في الفرد بوصفها فضيلة له فإنها توجد أيضاً في الدولة.. وإذن ففي الصورة الكبيرة للعدالة يكون من الأسهل علينا إدراكها لذا اقترح أن نبحث في طبيعة العدالة أولاً كما تبتدي في الدولة ثم نبحثها بعد ذلك في الفرد فنتنقل بذلك من الأكبر إلى الأصغر ونقارن بين الاثنين».

وفي نهاية الكتاب التاسع أي عند انتهاء حديث أفلاطون الطويل في السياسة يدور بين سقراط وجلوكون الحوار الآتي عن الإنسان الحكيم الذي يعرف كيف ينظم حياته وفقاً للخير:

جلوكون: ولكن إذا كان هذا هدفه فلن تكون لديه أية رغبة في الاشتغال بالسياسة.

سقراط: كلا إنه سيشتغل قطعاً بالسياسة في دولته الباطنة الخاصة وإن لم يكن سيشتغل بالسياسة في بلاده ما لم يكن ذلك استجابة لنداء من السماء.

جلوكون: لقد فهمت أنك تتحدث عن الدولة التي رسمنا خطتها والتي لا توجد إلا في ذهننا إذ لست اعتقد أن توجد دولة مثلها في أي مكان على سطح الأرض.

سقراط: كلا ولكن المرء قد يجد في هذا أنموذجاً في السماء لمن شاء أن يطالعه ويبعث مثيله في نفسه بعد تأمله، أما أن هذه الدولة موجودة في أي مكان أو ستوجد بالفعل في أي وقت فهذا أمر لا أهمية له إذا أن لن يخضع إلا لقوانين هذه الدولة وحدها لا أية دولة غيرها.

وإذن فبعد المقدمة التي استغرقت الكتاب الأول وجزءاً من الكتاب الثاني استهل أفلاطون بحثه الحقيقي في المحاورة بتشبيه يتضح من أن هدفه الحقيقي هو النفس الفردية وعند انتهاء هذا البحث وقبل الاستطراد الأخير والخاتمة التي يمثلها الكتاب العاشر يختم أفلاطون بحثه الرئيسي بعبارات تكشف بوضوح عن اهتمامه الأساسي بالنفس الفردية وفي الحالتين أي في الاستهلال وفي الختام يبدو واضحاً أن السياسة لم تكن إلا وسيلة لغاية أهم هي الوصول

بالفرد أو بالنفس البشرية إلى ما يريده لهما من كمال.

ففي البدء يبدو كل شيء غامضاً مختلطاً: نفس بشرية معقدة غاية التعقيد تبدو تصرفاتها على السطح الخارجي بسيطة واضحة المعالم ولكن من وراء هذا الوضوح الظاهر دوافع متضاربة واتجاهات ونزعات متعارضة ونسيج معقد من العلاقات المتداخلة المتشابكة ـ كل ذلك في فرد واحد أو في نفس واحدة فهل يتسنى لنا التعمق في أغوار هذه النفس واستخلاص هذه العلاقات المتشابكة والنزعات المتعارضة واحدة بعد الأخرى. إن المهمة تبدو عسيرة بل مستحيلة إذا حاولنا القيام بها على مستوى الكائن البشري الواحد إذا إن هذا الكائن أعقد وأصغر من أن يتيح لنا دراسة هذه العناصر المركبة الداخلة في تكوينه دراسة واضحة وإذن فلنتأمل صورته المكبرة أي المجتمع حيث نجد هذه العناصر التي تزدحم بها النفس البشرية وقد ظهرت بمزيد من الوضوح والتمييز على نطاق واسع لكثير وحيث يتسنى لنا دراستها وتحليلها بطريقة موضوعية لأنها ماثلة أمامنا وبادية في كل لحظة لأعيننا.

وفي نهاية البحث نكون قد رسمنا النماذج المكبرة وأوضحنا الصورة المثلى والصور المشوهة للدولة وكل ما علينا هو أن نضع هذه النماذج أمام الفرد ليختار منها ما يشاءون يقيننا أن الحكيم هو الذي سيختار أنموذج الدولة المثلى ويحاول أن يرسم خطوط «دولته الباطنة» على أساس هذا الأنموذج وحده

الذي هو قائم «في السماء لمن شاء أن يطالعه ويبعث مثيله في نفسه بعد تأمله» وإذن فلم يكن المقصود من كل ما قيل عن الدولة. إصلاح دولة موجودة بالفعل أو حتى رسم خطوط دولة مثالية ينبغي أن تقتدي بها الدول القائمة. وإنما كان المقصود من كل ذلك عملية التكبير التي أشار إليها أفلاطون في البداية بحيث يجد الفرد أمامه صورة موضوعية موسعة مكبرة لنفسه وقد انطبعت على العالم الخارجي ومن هنا فلا أهمية لنحقق هذه الدولة أو حكامها أو شرعيتها إنها باختصار دستور للنفس البشرية الفردية لا للدولة.

ليس من المستغرب إذن إذا كان أفلاطون قد بدأ بحثه الطويل في السياسة وضمه بمثل هذه الأقوال التي يؤكد فيها أن السياسة لم تكن عنده إلا وسيلة لغاية نتجاوزها وهي تربية النفس البشرية أن نجد مجموعة من أكبر شراح أفلاطون يؤكد أفرادها أن محاورة الجمهورية لم تكن سياسية وإنما كانت في أساسها محاورة أخلاقية أو تربوية.

نفى رأي «تيلور» أن السياسة في محاورة الجمهورية مبنية على الأخلاق لا العكس والسؤال الأول الذي يثار في المحاورة ويجاب عنه في ختامها هو سؤال أخلاقي بالمعنى الدقيق وأعني به: ما هي قاعدة الخيرات التي يتعين على الإنسان أن ينظم حياته وقتاً لها؟ وهو يرى أن من الأمور ذات الدلالة الواضحة أن تبدأ المحاورة بملاحظات كهل عن الاقتراب من الموات والخوف

مما يأتي بعده وتنتهي بأسطورة عن الحساب والمصير الأزلي ويؤكد أن السؤال الرئيسي فيها هو: كيف يصل الإنسان إلى الخلاص الأزلي أو تضيع عليه فرصة هذا الخلاص؟ ومن ذلك يستنتج أن المحاورة «أخروية Other – Worldly» ولكن لابد من أجل بلوغ هذا الهدف الأخروي أن يستعان بوسائل تحقق للإنسان السعادة الدائمة وأهم هذه الوسائل التعليم أما السياسة فدورها ثانوي أو تابع للأخلاق والتربية وإذ إن الإنسان الذي وصل إلى حالة الغبطة والسعادة الحقيقية لابد أن يكون مبشراً للجماعة بأسرها ولا تكتمل رسالته إلا إذا عمل على تحقيقها بين الناس جميعاً وهنا فقط يأتي دور السياسة ومن ذلك فينتهي تيلور إلى النتيجة الآتية: «الأرجح أننا سنخطئ الفهم لو تخلينا ـ كما تخيل البعض بالفعل ـ أن سقراط وأفلاطون يقترحان جدياً دستوراً جديداً لأثينا وسيكون خطؤنا أعظم لو تخيلنا أن أحدهما كان يقر إدخال الدستور الجديد عن طريق الثورة في مجتمع غير متأهب له على الإطلاق وأقصى ما يمكننا أن نقوله عن أي من الاقتراحات المفصلة التي تتضمنها محاورة الجمهورية هو أن أفلاطون يقدمها على أنها هي ما يرى سقراط أن ما ينفق إلى حد أقصى حد مع الطبيعة الأخلاقية للإنسان وما نستطيع بالتالي أن نتوقع تحقيقه بصورة تقريبية في مجتمع سليم الأوضاع.

ويتخذ «نتلثب» موقفاً مماثلاً إذ يؤكد أن أفلاطون يحلل النفس البشرية في هذه المحاورة بطريقة غير مباشر أي أن يحللها بادئاً بالمجتمع البشري ومنتقلاً

من هذا المجتمع إلى الفرد ذلك لأن من الممكن إظهار العناصر الخفية الدقيقة للطبيعة البشرية على السطح الخارجي من خلال التيارات والاتجاهات العامة التي تسير عليها الدولة والتي لا تعدو أن تكون تعبيراً عن مبادئ باطنة في النفس البشرية.

ويحرص «لاشيز ـ رى» مع تأكيد أسبقية العامل الأخلاقي الفردي على العامل السياسي في تفكير أفلاطون فيذهب إلى أن الهدف الرئيسي لأفلاطون هو وضع فن رفيع لتدبير شئون النفس يتسع بحيث يشمل تدبير شئون الدولة بدورها وبعبارة أخرى فالبحث في الدولة عن أفلاطون ليس مقصوداً لذاته على الإطلاق «فالدولة دائماً في نظره ـ ومن وجهتي نظر ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في آن واحد- وسيلة لا غاية تخضع في حالاتها المختلفة لخدمة القوة العاقلة أو القوة الغضبة أو الشهوات أي ميول النفوس الفردية وأمانيها ومن هذه النفوس الفردية تستمد أصلها وهي لا يمكن أن تكون بالنسبة إليها سوى أداة فلا يمكن أن تكون الدولة موضوعاً حداً معطى مباشرة للسياسة بل يتعين على السياسة أن تتجاوز حدود الدولة وتلتمس مبدأ نهائياً يوجهها في مثل أعلى من الكمال الشخصي فالسياسة تنطوي بالضرورة على نظرة معينة إلى المصير الإنساني ولا يمكن أن يكون لها من خلال تنظيم المدينة أي هدف سوى تحقيق هذا المصير على أن الكمال الأخلاقي لا يتحقق إلا بالتربية السليمة وقد عرض أفلاطون «الجمهورية» نظاماً مفصلاً للتربية وربطه بالأخلاق ربطاً محكماً ومن

هنا مجموعة من أكبر شراح أفلاطون قد ذهبوا إلى أن التربية على التخصيص هي الهدف الرئيسي للمحاورة ولعل أبرز هؤلاء الشراح «بيجر Jaeger» الذي جعل من فكرة التربية محوراً لتنفيذ فلسفة أفلاطون كلها ومحاورة الجمهورية بوجه خاص فكل الأبحاث السياسية التي تضمنتها المحاورة وضمنها نقاشه الأنواع المختلفة للدساتير وأسباب اختلافها تستهدف آخر الأمر غاية تربوية وما هي إلا مراحل في الطريق الطويل الذي يؤدي إلى إتاحة إقامة «الدولة الموجودة في داخلنا» وإلى تحقيق أرفع أنواع الشخصية الإنسانية وهو الفيلسوف فالمحاورة كلها تدور حول موضوع «التربية» أو تنمية المثل الحضارية وهو المعنى الأقرب للفظ Paideia كما يستخدمه «بيجر» في كتابه الكبير الذي يحمل هذا الاسم ويوضح بيجر وجهة نظره فيقول: «قد نظن لأول وهلة أن أفلاطون كان يهتم قبل كل شيء بتأسيس دولة مثلى تحكمها صفوة مختارة وكان يخضع الأخلاق والتربية لهذه الغاية ولكنا عندما ندرس المحاورة يظهر لنا بوضوح كامل أن ما كان يرمي إليه عكس ذلك فهو يبني السياسة بتعليم الناس كيف يسلكون بل لأنه يؤمن بأن بدأ السلوك الذي يرشد المجتمع والدولة هو نفسه الذي يرشد الفرد في سلوكه الأخلاقي فالدولة المثلى في نظر أفلاطون ليست إلا الإطار الأمثل للحياة الخيرة وهو الإطار الذي يتيح للشخصية الإنسانية أن تنمو داخله بلا قيود وفقاً لقوانينها الأخلاقية الباطنة وتكون على يقين من أنها إنما تقن بغرض الدولة الباطنية فيها.. فإذا تأملنا جمهورية أفلاطون من

وجهة النظر هذه لما وجدناها خطة للإصلاح العملي للدولة بقدر ما هي مجتمع مصطنع تخضع فيه كل المصالح لتعليم الشخصية الأخلاقية والعقلية وهي التعليم الذي يعد ثقافة كاملة.

ويقدم إلينا شارح آخر خطة كاملة يعتقد أنها هي الإطار الذي بنيت عليه محاورة الجمهورية وهذه الخطة ترتكز على تلك الفكرة التي عرضها أفلاطون في الكتاب الثاني من المحاورة وهي فكرة إيضاح معالم العدالة في النفس الفردية من خلال وصف مجمع سياسي مكبر فهو يرى أن المحاورة كلها تخضع في تركيبها لهذه الخطة الأساسية إذ إن كل بحث في السياسة تنطوي عليه ليس إلا إطاراً يتيح له معالجة جانب معين من جوانب مشكلته الأساسية وهي مشكلة التربية: فأفلاطون يبدأ محاورته بغرض تطور المجتمع منذ بداياته الأولى وعندما يصل إلى طبقة الحراس بوصفها الطبقة الرئيسية في الدولة ينتقل إلى الكلام عن تعليم هذه الطبقة ويقدم برنامجاً مفصلاً للتعليم الابتدائي والثانوي كما أراده أفلاطون ثم تعود المحاورة مرة أخرى إلى السياسة وتقدم وصفاً لدولة الطبقات الثلاث وفضائلها بتفصيل دقيق ولكن هذا الوصف في حقيقته إنما هو تمهيد لدراسة تتخذ من النفس الفردية موضوعاً لها وهي دراسة تلائم أهداف أفلاطون التعليمية ويلي ذلك بحث آخر في السياسة والاجتماع والاقتصاد إلى أن تظهر فكرة الملك الفيلسوف نيكون ذلك تمهيداً لمعالجة مشكلة تعليم الفيلسوف التي يعرضها أفلاطون في الكتاب السابع بالتفصيل

ويقدم في هذا الصدد لأول مرة في العالم الغربي برنامجاً مفصلاً للتعليم الجامعي وهكذا يرى هذا الباحث أن كل بحث في السياسة لم يكن إلا تبريراً للبحث التعليمي ومدخلاً إلى عرض فكرة تربوية فالسياسة ليست إلا تبريراً لمعالجة مشكلات التربية أو عذراً ينتحله أفلاطون لمناقشة هذه المشكلات أو إطاراً يمهد للكلام في هذا الموضوع الرئيسي الأثير لدى أفلاطون.

وعلى الرغم من أننا لا نود في المرحلة الحالية من بحثنا لهذا الموضوع أن ندخل في تفصيلات نقدية فلا مفر من هذا الصدد من إبداء ملاحظة تثيرها الفكرة القائلة إن الهدف الرئيسي للمحاورة هدف تربوي ذلك لأن المثل العليا التربوية تتجه بطبيعتها إلى الشمول ولن تكون لها قيمة إذا كانت بطبيعتها تقتصر على فئة محددة لأن هذا الاقتصار يعني ترك بقية المواطنين في حالة من الجهل والافتقار الكامل إلى التهذيب فالمثل العليا للثقافة ويتم التهذيب والكمال الأخلاقي تتعارض مع النزوع إلى الخصوصية ومع ذلك فقد كان برنامج أفلاطون بطبيعته موجهاً إلى المواطنين الأحرار فحسب بل إلى الفئة العليا منهم على حين أنه لم يذكر شيئاً عن المجموع الكبير من الناس وهذا السكوت يعني أن هؤلاء سيظلون على جهلهم وغفلتهم وافتقارهم إلى التهذيب فكيف إذن تكون للقيم التربوية والثقافة المكانة العليا في محاورة الجمهورية في الوقت الذي كانت فيه هذه القيم موجهة أساساً نحو فئة خاصة لا تشمل إلا قلة مختارة من المجتمع.

لا جدال في أن هذا الاعتراض كفيل بهدم «التفسير التربوي» لمحاورة الجمهورية من أساسه ومن هنا فقد حاول البعض الدفاع عن نظريات أفلاطون في التربية على أساس أنها ذات طابع شامل فقال «هوربر» مثلاً: «إن الشواهد تدل على أن أفلاطون يتحدث عن مبادئ تنطبق على تعليم كل الشباب وعلى تدريب جميع أنواع المواطنين والصناع في كل دولة فالبحث في التعاليم إنما هو بحث في مبادئ التعليم الابتدائي بوجه عام وليس عرضاً لتعليم خاص لطبقة مخصوصة في دولة معينة ومع ذلك فإن هذا الرأي حتى لو صح بالنسبة إلى التعليم الابتدائي «وهو أمر مشكوك فيه» لا يمكن أن يصح على التعليم العالي أو المتخصص وهو تعليم الفلاسفة الذي هو بطبيعته تعليم للصفوة المختارة وحدها، نفى هذه المحاورة إذن نزوع إلى الخصوصية لا يمكن إنكاره وهذا النزوع يدل على أن هدف أفلاطون لم يكن عرض مثل عليا في التربية والثقافة وإنما كان تقديم نوع معين من التربية لأفراد معينين على نحو يخدم أغراض الدولة أي أن التربية لم تكن مقصودة لذاتها ولم تكن هي الغاية النهائية لجهود أفلاطون الفكرية في هذه المحاورة وإنما كانت وسيلة يستعين بها المشرع في تحقيق نوع من النظام في المجتمع ومن هنا فإن من الخطأ الواضح تشبيه مثله العليا التربوية بالمثل العليا الحديثة التي تهدف إلى تنمية الشخصية الفردية إذ إن الشخصية لم تكن مقصودة لذاتها عند أفلاطون بل إنها لا يمكن أن تكون كذلك إلا في ظل نوع من التفكير الديمقراطي كان غريباً تماماً عن

الذهن وبالاختصار فالتربية عن أفلاطون لم تكن تعبيراً عن مثل عليا إنسانية وإنما كانت وسيلة لتحقيق نمط بين من أنماط الحياة السياسية وهكذا يؤدي التحليل الدقيق لفكرة التربية إلى نقد التفسير الفردي لمحاورة الجمهورية ويمهد الطريق لظهور التفسير المضاد له وهو التفسير السياسي.

السياسة بوصفها
الموضوع الرئيسي للمحاورة

إذا كان التفسير السابق الذي يجعل من النفس الفردية ومن المثل العليا التربوية التي تساعد على تحقيق كمالها يرتكز على تصريحات مباشرة قال بها أفلاطون ذاته فإن التفسير السياسي الذي نعرضه في هذا القسم يرتكز على حقيقة أخرى لا يمكن إنكارها وهي أن الموضوعات السياسية كانت لها المكانة العليا في المحاورة. وأن هذه الموضوعات تحتل من الناحية الكمية الخالصة على الأقل أي من حيث مقدار الصفحات التي خصصت لمعالجتها الأهمية الرئيسية في المحاورة.

ولقد وجد كثير من شراح أفلاطون أدلة قاطعة على أن السياسة كانت الموضوع الرئيسي لاهتمامه وهذه الأدلة مستمدة من حياته ومن طبيعة الفترة التاريخية التي عاش فيها ومن مقارنة تعاليمه النظرية بتصرفاته العملية.

وبالحوادث التي شهدها عصره ولعل أشهر القائلين بالتفسير السياسي من شراح أفلاطون هو «أرنست باركر» الذي يؤكد أن الجمهورية.. مبنية على

ظروف فعلية والمقصود فيها أن تشكل الحياة الفعلية أو تؤثر فيها على الأقل فالدساتير التي يصف أفلاطون في الكتابين الثامن والتاسع نشأتها ونموها وانحلالها إنما هي انعكاس لأنماط كانت موجودة بالفعل وكان لها تأثيرها في تجربة أفلاطون الحية فمن أثينا استمد معلوماته عن الديمقراطية ومن إسبرطة وكريت استمد معرفته بالأليجاركية و «النيمقراطية» ومن سراقوزه استمد تجربته من الطغيان فالجمهورية ليست مجرد استنباط من مبادئ أولى وإنما هي استقراء من وقائع الحياة اليونانية.

وكما أن الجمهورية تصف ما هو موجود بالفعل فقد كان المقصود فيها أن تؤثر في الحياة الفعلية فهي محاورة ذات هدف عملي والدليل على ذلك تلك المحاولات المستميتة التي بذلها أفلاطون من أجل تطبيق أفكاره عملياً والتي كاد أن يلقي حتفه بسببها فأفلاطون كان مفكراً واقعياً في أهدافه وهو يريد من مدينته أن تتحقق بالفعل صحيح أنه يتحدث في نهاية الكتاب التاسع كما لو كانت مدينته أنموذجاً يمكن أن يوجد في السماء ولكن لا وجود له في الأرض غير أن «باركر» يفسرا استحالة التحقيق هذه بأنها صفة لكل مثل أعلى لا يمكن أن يتجسد بحذافيره وإن كان يظل مع ذلك يمارس تأثيره في المجتمعات والناس وتلك في الواقع إحدى الوظائف الكبرى للمدن الفاضلة المثلى كدولة أفلاطون فحتى لو لم يكن من الممكن تحقيقها ففي استطاعتها مع ذلك أن تعيننا على فهم الواقع.

ويدافع «شامبري» في مستهل مقدمته الطويلة التي صدر بها ترجمته الفرنسية لمحاورة الجمهورية عن التفسير السياسي للمحاورة ويعترض على الطريقة الكلاسيكية التي يعرض بها مذهب أفلاطون بوصفه نظرية في الوجود والمعرفة ثم بحثاً في الطبيعة .

وأخيراً نظرية في الأخلاق والسياسة والدين والفن فهو لا يعترف بأن السياسة لها مكانة ثانوية أو بأنها نتيجة عارضة للمذهب المتكامل وإنما يؤكد على نحو قاطع أن «أفلاطون» لم يصل في الواقع إلى الفلسفة إلا عن طريق السياسة ومن أجل السياسة وبالمثل يؤكد «لوتشيونى» الأهمية القصوى للتفكير السياسي عند أفلاطون ويشير إلى أن أكبر محاورتين لأفلاطون وهما الجمهورية والقوانين تعالجان موضوعات سياسية فخطة التعليم التي عرضها في الجمهورية كانت تطبق عملياً في الأكاديمية ولم يكن هدفها إلا تكوين الصفوة التي ستتولى الحكم وتربية عقول السياسيين وبالفعل قام كثير من تلاميذ أفلاطون بأدوار سياسية مهمة أشرنا إلى بعضها عند الحديث عن حياة أفلاطون.

وأخيراً يلخص «فارنجتن» و «نسيير» موقف أصحاب التفسير السياسي فيقول الأول «إن فلسفة أفلاطون كانت بأسرها فلسفة سياسية وكان الغرض المتحكم في حياته الطويلة والذي كان يزداد وضوحاً كلما نص في طريقه هو

بناء نظام عقدي ونظام تعليمي من شأنه إذا فرضته السلطة الحاكمة أن يضمن الخير للدولة فالاهتمام بالدولة كان محور الحركة الأفلاطونية مثلما كان الاهتمام بالطبيعة محوراً للحركة الأيونية» أما «ونسيير» فيقول عن فلسفة أفلاطون بأسرها إنها «موقف اجتماعي يتخذ صورا «فلسفية»

ماذا يمكن أن يكون موضوع المحاورة؟

لا جدال في أن مناقشة الرأيين السابقين تكشف لنا عن توقف غريب كل الغرابة: فأمامنا عمل فلسفي واحد يقف الشراح إزاءه موقفين متناقضين تماماً إذ يراه فريق منهم عملاً يستهدف إصلاح النفس الفردية وتربيتها ويتخذ من ذلك موضوعاً وحيداً على حين أن الفريق الآخر يعده عملاً سياسياً لا مكان للفرد فيه إلا من حيث وسيلة تعين المجتمع الكامل على تحقيق الأهداف التي رسمها له الفيلسوف ويؤكد الفريق الأول أن ما تضمنته المحاورة من إشارات سياسية إنما هو أنموذج خيالي لا يمكن أن يتحقق ولم يمكن أفلاطون -يقصد منه- أن يتحقق على حين أن الفريق الثاني يصر على أن المحاورة تتضمن برنامجاً سياسياً أريد تحقيقه وتعكس تجارب فعليه مر بها أفلاطون ومرت بها المجتمعات المعاصرة له وترسم طريق الإصلاح الذي كان الفيلسوف يؤمن له ويكرس حياته للدعوة إليه.

ومن الطبيعي والأمر على هذا النحو أن يحاول المرء اتخاذ موقف معين من هذه التفسيرات التي وصلت كما قلنا إلى حد التناقض الكامل ولسنا ندعي

أننا سوف نحسم هذا الخلاف الحاد إذ إن هذا الخلاف يرجع كما سيتضح لنا فيما بعد إلى جذور عميقة لا يمكن اقتلاعها على أنه لن يكون من الصواب من جهة أخرى أن نقف مكتوفي الأيدي ونقتصر على مشاهدة صراع الشراح عن بعد ونتصور أن هذه الثنائية الحادة ينبغي أن تقبل على علاتها دون مناقشة بل إن المجال يسمح في رأيي بإلقاء بعض الضوء على طبيعة هذا الخلاف الأساسي وإرجاع التناقضات إلى أصولها العميقة ومحاولة تحديد العلاقة الحقيقية لا العلاقة الظاهرية بين الفريقين المتنازعين.

1 ـ الفرد والمجتمع:

لا جدال في أن للقول بأن النفس الفردية وتربيتها هي الموضوع الرئيسي لمحاورة الجمهورية أساساً ثابتاً من نصوص المحاورة نفسها كما قلنا من قبل ذلك لأن الجزء الرئيسي من المحاورة يبدأ بنص يؤكد فيه أفلاطون أنه يهدف إلى بحث النفس البشرية من خلال صورتها المكبرة وهي المجتمع ومع ذلك فهل يصح أن يكتفي التحليل العلمي بنص أقوال أفلاطون ويحملها على معانيها الظاهرة؟ أليس من الجائز أن يؤدي هذا التحليل إلى نتيجة مضادة لما قال به أفلاطون ذاته؟

إن أفلاطون حين بدأ حديثه الطويل بتشبيه الفرد والمجتمع بالحروف الصغيرة والحروف الكبيرة وأكد أن دراستنا للمجتمع لن تكون إلا دراسة

للفرد ولكن على نطاق أوسع يعيننا على إدراك دخائل النفس البشرية والسير فى دروبها الملتوية المعقدة بسهولة أكبر حيث بدأ أفلاطون على نحو جعل المحاورة كلها متوقفة على صحة هذا التشبيه بحيث لا يكون لنا مفر من إعادة النظر في موضوع المحاورة وهدفها لو اتضح لنا أن هذا التشبيه باطل فهل يصعد هذا التشبيه بالفعل للاختيار الدقيق؟

(أ) في اعتقادي أن هذا التشبيه ينطوي بدوره على نوع من المغالطة على النحو الذي نبهنا إليه في الفصل السابق وإن كانت هذه مغالطة تبلغ من الدقة والخفاء حداً لا يسهل معه كشفها ففي حالة الحروف تكون الحروف الكبيرة بالفعل أسهل قراءة من الحروف الصغيرة ولكن هل العدالة في الدولة أو في المجتمع الكبير أوضح مما هي في الفرد الواحد؟ ألا يجوز القول إن تشابك العلاقات في الدولة وتعقدها الشديد وتضارب المصالح والاتجاهات فيها كفيل بأن يجعل عملية «التكبير» هذه مؤدية إلى التعقيد لا إلى التبسيط؟

(ب) ومن جهة أخرى فقد كان من الواجب قبل أن يقدم أفلاطون هذا التشبيه ويجعل له مثل هذه الأهمية أن يثبت لنا أن هناك توازناً حقيقيا بين الفرد والدولة أي أن الفارق بينهما ليس إلا فارقاً في المقدار أو الكم فحسب وأن الدولة ليست إلا فرداً مكبراً ومع ذلك فإن هذه الموازرة فكرة باطلة لأن من مبادئ البحث الاجتماعي أن المجتمع كيان «فريد في نوعه» وأنه ليس مجرد

تكبير للفرد وليس مساوياً لمجموع من فيه من الأفراد. وإنما هو حقيقة مستقلة لها كيانها الخاص ولنقل بتعبير حديث إن أفلاطون ينكر هنا أصالة الظاهرة الاجتماعية ويخلط بين مجالي السياسة الاجتماعية والأخلاق الفردية إذ يجعل الأولى مجرد امتداد يوازي الثانية.

(ج) وفضلاً على ذلك فلو كانت محاورة الجمهورية بحثاً في العدالة الفردية ولو لم يكن الجزء السياسي فيها سوى «تكبير» المنظور -العدالة في الفرد- فحسب لكان من الواجب أن ينتهي البحث بنهاية الكتاب الرابع لأن توصل عندئذ إلى معرفة ماهية العدالة الفردية وطبيعتها على أساس تطبيق المبدأ القائل إن العدالة هي «أداء كل لوظيفته» على الفرد والمجتمع معاً فهذه النتيجة كانت أذن كافية لتحقيق الغرض الذي حدده أفلاطون عندما بدأ هذا البحث ومع ذلك فإن الكتاب الخامس يبدأ باستطراد عن نظام الأسرة في المجتمع ونظام إنجاب الأطفال وعلاقتهم بآبائهم أي موضوع شيوعية النساء والأطفال وهذا موضوع سياسي واجتماعي بحت أي أنه ليس موضوعاً يبحث على مستوى المجتمع لكي يطبق بعد ذلك على مستوى الفرد وبعبارة أخرى فإن أفلاطون لا يعالج هذا الموضوع الأخير إلا استكمالاً لصورة المجتمع المثالي الذي سبق له أن رسم بعض خطوطه الرئيسية لا لأن سيقدم فيه مبدأ يمكن تطبيقه فيما بعد على الفرد أو يساعد على فهمنا لطبيعة النفس الفردية وإذن فلو كان من الجائز القول إن بحث العدالة في المجتمع كان في الكتاب الرابع وسيلة لمعرفة العدالة

الفردية فإن هذا البحث يتخذ بعد ذلك صورة دراسة سياسية مقصودة لذاتها. صحيح أن أفلاطون يعود بعد مرحلة طويلة «في الكتابين الثامن والتاسع» إلى فكرة الموازرة بين الفرد والدولة حيث يعرض للأنواع الصالحة والفاسدة من الحكومات وما يقابلها من أنواع الأفراد ولكن الاهتمام الذي يبديه عندئذ بالحكومات والمجتمعات والتفضيلات التي يأتي بها في هذا الصدد يقنعنا بأن الكلام عن الفرد هو الذي يحتل أهمية ثانوية وهو الذي يقال على سبيل التشبيه أو التمثيل بما يحدث في الدولة لا العكس أي أن الدولة في هذه الحالة هي أساس البحث وليس البحث في الفرد إلا نتيجة ثانوية مستخلصة منها.

(د) في ضوء الحقائق السابقة نستطيع أن نقدم فرضاً نعتقد أن له درجة عالية من الاحتمال وهو أن حديثه عن الدولة بوصفها منظوراً مكبراً للفرد إنما كان وسيلة درامية اتبعها أفلاطون لكي يمهد للبحث في السياسة وهو البحث الذي كان مقصوداً لذاته وليس هذا بالأمر المستبعد على كاتب له مقدرة أفلاطون الدرامية: إذا من الممكن جداً أن يقدم إلينا موضوعه الرئيسي في صورة استطراد وأن يعود من آن لآخر إلى تذكيرنا بأن الفرد هو المقصود آخر الأمر على حين أن الأبحاث السياسية التي تقدم إلينا في صورة استطراد أو وسيلة تخدم الغاية الأساسية وهي الفرد تكون هي في واقع الأمر الهدف الحقيقي من بحثه.

2 ـ الواقع المثال:

لا شك أن هناك أساساً قوياً من أقوال أفلاطون ذاته للرأي القائل إن أفلاطون أراد من محاورة «الجمهورية» أن تكون صورة خيالية لأنموذج عقلي فقط ولم يقصد منها أن تعالج شئون الواقع أو تساعد على حل مشكلاته فالنفي الذي أوردناه من قبل والذي يختم به أفلاطون مناقشاته السياسية المستفيضة في آخر الكتاب التاسع ينطوي على إشارة واضحة إلى أن المحاورة إنما كانت أنموذجاً متخيلاً لمن شاء أن يحاكيه في نفس وليس هذا بالنص الوحيد الذي يؤكد فيه أفلاطون الطابع المتخيل أو الثاني لبرنامجه فهو في الكتاب الخامس يقول: «وعلى ذلك فإننا عندما أخذنا نبحث عن ماهية العدالة وعما يكون الرجل العادل إن أمكن وجوده وعن ماهية الظلم وما يكون الظالم إنما كنا نبحث عن ذلك كله لكي نهتدي إلى أنموذج فمهمتنا كانت تأمل هذين الرجلين والتفكير في مدى سعادتهما أو شقائهما لكي نصل إلى أن أشبه الناس بهما يلقي مصيراً قريباً كل القرب من مصيرهما أما إمكان تحقيق هذه النماذج بالفعل فذلك ما لم يدخل في نطاق مشروعنا. ومع ذلك فإن من الممكن أن نهتدي في المحاورة إلى نصوص أخرى تؤيد الرأي المضاد القائل إن أفلاطون كان يتحدث وفي ذهنه إمكان التحقيق الفعلي لجمهورية وأنه وضع أنموذجها على أساس أنماط معينة قرب به في تجربته الفعلية فهو مثلاً يعدد أنواع الحكومات التي تحدث عنها فيقول «إن أولها هي الحكومة المشهورة في كريت وإسبرطة وهي الحكومة التي يشيع الإعجاب بها والثانية في الترتيب وفي المكانة تسمى بالأوليجاركية

وهي حكومة فيها عيوب عديدة وتليها حكومة هي عكس السابقة وأعني بها الديمقراطية وأخيراً حكومة الطغيان ويكاد يكون من المؤكد أن أفلاطون كان يعني بالديمقراطية الحكومية الأثينية وبالطغيان حكومة ديونيزوس في صقلية مثلما أن تحدث صراحة عن حكومة كريت وإسبرطة فهو هنا يشير إلى تجربة واقعية مرت به وتشهد عليها وقائع حياته ذاتها ومحاولاته المستمرة تحقيق حكومته في صقلية وجهوده الدائبة في سبيل غرس مبادئه في نفس حاكمها كما يشهد على ذلك نشاط أفراد الأكاديمية في ميدان السياسة واشتراكهم في أنواع شتى من الانقلابات والثورات.

ولكن الأهم من ذلك كله هو ذلك النص الذي يتحدث فيه أفلاطون عن حكم الملك الفيلسوف فهو يمهد لهذا النص بمقدمة طويلة تشوق القارئ وتشعره بأن شيئاً عظيم الأهمية يوشك أن يقال بل إن المرء ليشعر بأن المحاورة ستبلغ ذروة عليا بعد قليل وبالفعل يتحدث سقراط عن حكم الفلاسفة كما لو كان هو النهاية الحاسمة لشرور البشر والبداية الحقيقية للعصر الذهبي للإنسان ويعلن مبدأه الرئيسي هذا بلهجة تنبؤية جادة إلى أبعد حد: «ما لم يصبح الفلاسفة ملوكاً في بلادهم أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكاً وحكاماً فلاسفة جادين متعمقين وما لم تتجمع السلطة السياسية والفلسفة في فرد واحد وما لم يحدث من جهة أخرى إن قانونا صارماً يصدر باستبعاد أولئك الذين تؤهلهم مقدرتهم لأحد هذين الآخرين دون الآخر من إدارة شئون

الدولة ما لم يحدث ذلك كله فلن تهدأ يا عزيزي جلوكون حدة الشرور التي تصيب الدولة بل لا تلك التي تصيب الجنس البشري بأكمله وما لم يتحقق ذلك فلن يتسنى لهذه الدولة التي رسمنا هنا خطوطها العامة أن تولد وأن يكتمل نموها ذلك ما كنت أتردد في إعلانه منذ وقت طويل إدراكاً مني لمدى مخالفته للآراء الشائعة ومع ذلك فمن الصعب أن يتصور المرء كيف يمكن أن يتحقق الخير للدولة أو الفرد على أي نحو آخر.

فهنا إذن حديث صريح عن تحنق تلك الدولة التي رسم خطوطها العامة ولم تكن فكرة الحاكم الفيلسوف إلا الوسيلة التي اعتقد أفلاطون أنها هي الكفيلة بنقل أنموذجه إلى مجال الواقع كما لم تكن محاولاته الدائبة في صقلية إلا تطبيقاً من لهذا المبدأ في ميدان السياسة الفعلية وعلى ذلك فقد كان أفلاطون على الرغم من كل ما قاله عن أنموذجه الذي يوجد « في السماء» أو في باطنة النفس البشرية يؤمن بأن أنموذجه هذا يمكن أن يتحقق ويرسم الخطط الكفيلة بتحقيقه ويسعى إلى تنفيذها بالفعل.

3 ـ الفلسفة الظاهرة وعواملها الخفية:

ومع ذلك نحن لو فرضنا أن أفلاطون لم يتحدث علناً إلا عن استحالة تحقيق مدينته المثلى فهل يعني ذلك أن ملامح مدينته هذه مستمدة من خياله أو من تفكيره النظري وحده؟ الواقع أن الفيلسوف في حين يظن أنه يستخدم

عقله المحض في تشييد بناء فكري معين لابد أن يكون قد استخلص عناصر هذا البناء من تجربة فعلية مرت به صحيح أنه يعرض علينا أفكاره كما لو كانت مستمدة من تجاويف ذهنه وحدها بل يظن أن لما يشرفه أن تكون كذلك وأن مما يحط من قدرة أن يكون قد تأثر بعوامل خارجية ومع ذلك فإن كشف العلاقات والعوامل الخفية التي لابد أنها قد أثرت فيه دون أن يشعر وتدخلت في تحديد طابع ذلك الفكر الذي يظنه «تلقائياً» هي بعينها مهمة البحث والتحليل العلمي على حين أن الاقتصار على ترديد ما يصرح به الفيلسوف لشرحه وتوسيعه ينبغي أن يعد نقصاً في القدرة التحليلية.

فأفلاطون كان بلا شك يفضل أن ينظر إلى أفكاره في محـاورة مثل «الجمهورية» على أنها تدين بوجودها لقدرته الذهنية وحدها وهو كمعظم الفلاسفة يجد في ذلك موضوعاً للفخر ومع ذلك فإن المهمة الحقيقية لمؤرخ الفلسفة هي أن يبحث في وقائع حياته وعصره وفي مسلكه الخاص والعام وفي بقية كتاباته عن تلك العناصر التي لابد أنها تحكمت في صياغة تفكيره على هذا النحو وليس من مظاهر التعمق على الإطلاق أن يكتفي مؤرخ الفلسفة بمسايرة الفيلسوف في ادعائه التلقائية والأصالة المطلقة بل إنه كلما فقد إلى ما وراء ادعاءات الفيلسوف الظاهرة كان أقرب إلى الروح العلمية الصحيحة ومع ذلك فإن مؤرخاً كبيراً للفلسفة هو «تسلر» لا يرى في مدينة أفلاطون الفاضلة سوى أنها عمل فني: «يرتكز تماماً على تجديدات ولا يمكن أن يصمد

أمام تنوع الحياة الواقعية ومرونتها» فهذا حكم مهما بدا عليه ظاهرياً من العمق فإن في حقيقته سطحي لأن يكتفي بمسايرة ما يدعيه الفيلسوف ذاته دون مزيد من التحليل.

ولنضرب مثلاً يوضح ما نعنيه بتفسير آراء الفيلسوف من خلال تصريحاته الظاهرة وتفسيرها من خلال العوالم الخفية المتحكمة فيها فمن المعروف أن أفلاطون يقدم تقسيماً ثلاثياً للنفس مناظراً لتقسيم سياسي للدولة إلى ثلاث طبقات وهناك من الشراح من يرون أن التقسيم الثلاثي للنفس هو الأصل وهو الذي تولد عنه التقسيم الثلاثي للدولة عندما طبق على مجال السياسة على حين أن شراحاً آخرين يرون عكس ذلك أي أن التقسيم الثلاثي للطبقات هو الأصل وهو الذي أثر في نظرته إلى النفس البشرية وأقسامها.

ففي كتاب «بايديا» يقول بيجر: «إن الوصف الذي قدمه أفلاطون للعدالة ووظيفتها في الدولة المثلى ليس مستمداً من حقائق الحياة السياسية وإنما هو انعكاس لنظريته في أجزاء النفس أسقط بأبعاد أكبر على صورته للدولة وطبقاتها وقد أشرنا من قبل إلى رأي مماثل عن «تسلر» أكد فيه أن التقسيم الحاد للطبقات الثلاث عن أفلاطون يرتد إلى تقسيم الثلاثي للنفس من جهة ويرتد من جهة أخرى إلى رأيه في المجالات الثلاثة للكون: مجال العقل «أو الفكرة» ومجال النفس ومجال العالم المادي وأن تميز الطبقة العليا وعلوها على الآخرين

إنما هو تعبير عن علو العقل في الكون وانعكاس له.

وفي مقابل ذلك يؤكد «سنكلير» أن تقسيم أفلاطون لأجزاء النفس كان نتيجة للتقسيم الثلاثي للدولة أي أن علم النفس عنده مبني على طريقة تركيب الدولة لا العكس ويذهب «فارنجتن» إلى أبعد من ذلك فيرى أن علاقة السيد بالعبد التي كانت أخص مميزات تفكير أفلاطون الاجتماعي والسياسي تتحكم في المجال النفسي إذ إن النفس تدبر الجسم وتحكمه وتسوده فهي له بمثابة السيد للعبد بل إن هذه العلاقة تتحكم في مذهب أفلاطون بأسره وتنعكس على تقسيماته لمجالات الكون المختلفة.

هذا المثل واضح الدلالة بالنسبة إلى ما نقصده: فالتفسير الميتافيزيقي الذي يرجع السياسة ذاتها إلى أفكار نظرية خالصة يبدو أقرب إلى تعاليم الفيلسوف نفسه إذ إن كل فيلسوف لا سيما أفلاطون يود أن تبدو تعاليمه مجرد آراء نظرية ابتدعها ذهن وهده ولي لها من أصل سوى قدرته الخلاقة الخاصة ومن هنا فإن هؤلاء الشراح عندما يسايرونه ويجعلون للأفكار الميتافيزيقية المكانة الأولى في المذهب يصورون الأمر كما لو كان كل شيء قد انبثق من ذهن الفيلسوف دون أية مقدمات ولا يقومون بأية محاولة للتعليل، صحيح أن تفسيرهم قد يبدو «أرفع» و «أنبل» وهو قطعاً إلى ما يميل إليه الفيلسوف ذاته ومع ذلك فهو على الرغم من كل ما يبدو عليه من مظاهر العمق أقرب إلى السطحية من أي تفسير

آخر يحاول أن ينفذ إلى ما وراء المظهر الخارجي للأمور.

وفي اعتقادي أن أي تعليل خير من عدم التعليل فإذا كان هذا التعليل يستند إلى أساس معقول كان دون شك أفضل من تلك التفسيرات التي تكتفي بقبول ظواهر الأمور وحين يكتفي مؤرخ الفلسفة بالنظر إلى أفكار فيلسوف معين على أنها خلق من العدم أو على أنها تفكير نظري محلق في الهواء بلا مقدمات أو ارتباطات ودون «بيئة» اجتماعية أو حتى عقلية يعيش فيها الفيلسوف ويتبادل التأثير معها وحين يرى في مذهبه نتاجاً نظرياً صرفاً لا علاقة له بالعالم العيني الذي يعيش فيه فإنه يقدم إلينا دون شك صورة ناقصة وربما مشوهة لهذه الأفكار ويبتعد بتفسيره تماماً عن الروح العلمية كما ينبغي أن تكون.

ولا جدال في أن محاولة التعليل والتحليل العلمي تصطدم برغبة الفيلسوف في أن يقدم مذهبه صورة بناء نظري صرف ومع ذلك فإن هذا التحليل العلمي يصل إلى العوامل الخفية التي تحكمت في تفسير الفيلسوف دون أن يكون قد شعر بها في كثير من الأحيان عن وعي ففي حالة أفلاطون مثلاً نجد أن ارتباطاته العائلية والشخصية التي جعلته يتصل اتصالاً وثيقاً بعدد من أكبر ساسة أثينا في عصره وكذلك حياته الشخصية وأسفاره وتجاربه في صقلية وجنوب إيطاليا هذه العوامل كلية لابد أنها قد أثرت في تفكيره فإذا وجدنا في ذلك التفكير ذاته عناصر يمكن إرجاعها بمجهود تحليلي بسيط إلى

تلك العوامل فعندئذ يصبح مثل هذا التعليل أمراً تفرضه الروح العلمية على الباحث على حين أن الاكتفاء بتصريحاته ومواقفه المعلنة وحدها يعد قصوراً لا شك فيه مثال ذلك أن أفلاطون يؤكد على المستوى الميتافيزيقي فكرة الثبات والأزلية ويذهب على المستوى الأخلاقي إلى أن التغير والكثرة شر وفساد ومن جهة أخرى فإن لديه على المستوى السياسي ميلاً واضحاً إلى النزعة المحافظة وإلى تأكيد الارتباط بين ارتفاع مكانة الدولة وبين درجة احتفاظها بقوانينها ونظمها ثابتة لا تتغير بل إنه ليذهب إلى أن تغير الأساليب والأوزان الشعرية والمقامات الموسيقية يؤدي إلى فساد الدولة ذاتها. أليس لنا الحق في هذه الحالة في القول بوجود ارتباط بين الجانبين العملي والنظري في تفكير الفيلسوف؟ ألا يكون الأقرب إلى الروح العلمية التي تنزع إلى جمع أكبر عدد من الظواهر تحت قانون واحد أو تفسير واحد أن نقول إن تأكيد الثبات والأزلية والواحد به على المستوى النظري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرغبة في المحافظة على ثبات القوانين ووحدتها والحيلولة دون حدوث تغير على المستوى السياسي والعملي؟ أو لنتساءل بعبارة أخرى: أيهما أقرب إلى الروح العلمية الصحيحة ذلك الشارح الذي يرى كلاً من هذه الظواهر منفصلة عن الأخرى أم ذلك الذي يحاول الربط بينها فيرجع الأفكار النظرية إلى الاتجاهات العملية الواضحة لدى الفيلسوف أليس الغرض الأخير على الأقل وجهة نظر اجتهادية تستحق البحث والاحترام واحتمالاً لرجح ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار.

ونستطيع أن نمضي أبعد من ذلك في إيضاح ما نرمي إليه فنقول إن أفلاطون ذاته وإن كان مثل معظم الفلاسفة يفضل التفسير النظري البحت لآرائه الفلسفية قد قدم إلينا ربما دون أن يشعر مثلاً رائعاً يمكن الاستشهاد به للتدليل على الفكرة السابقة فهو في نهاية الكتاب الخامس وبداية السادس من المحاورة يعرف الفلسفة بأنها البحث في الوجود الثابت الذي لا يتغير وبأنها معرفة الحقائق الأزلية لا الصور المتغيرة للأشياء وهذا بطبيعة الحال هو التعريف الكلاسيكي الذي يستند إليه جميع أنصار الاتجاه النظري البحت في الفلسفة ومع ذلك فإن السياق الذي يرد فيه هذا التعريف لا يدع مجالاً للشك في أن الاعتبارات العملية هي أساس تعريفه هذا ذلك لأنه كان في صدد شرح رأيه القائل إن الفلاسفة هم أصلح الناس للحكم وكان تعريفه السابق للفلسفة مرتبطاً بهذه الفكرة ارتباطاً وثيقاً ولكنه لم يقتصر على التبرير النظري البحت لهذا التعريف وإنما أوضح مبرراته العملية على نحو قاطع بعد تقديمه مباشرة فهو في مستهل الكتاب السادس يقول إن من الواجب اختيار حراس الدولة من بين أولئك الذين يتبين أنهم قادرون على حفظ القوانين والنظم في المجتمع وبذلك يكون الاتجاه الحقيقي لتسلسل تفكيره هو: أن المجتمع الذي أدعو إليه مجتمع محافظ يثبت نظمه ويتجنب تغيير القوانين وإذن فمن الواجب أن يحكم هذا المجتمع الفيلسوف لأن الفلسفة تهتم بالوجه الأزلي الثابت للأشياء أي أن الفلسفة تأبى التغير مثلما أن المجتمع الذي أدعو إليه ينبغي إلا يكون متغيراً

وهكذا يظهر بوضوح أن اهتمام الفلسفة بما هو أزلي وثابت وبالحقيقة اللا متغيرة أنما يرتبط في ذهن أفلاطون ذاته بالنظرة المحافظة التي ترمي إلى الإبقاء على ثبات قوانين المجتمع وحمايتها من التغير ومن الجائز أن يحاول البعض إنكار وجود هذا الارتباط في ذهن أفلاطون ولكن التعاقب المباشر للمطلبين النظري والعملي في النص الذي أشرنا إليه الآن هو في ذاته رد حاسم على دعاة الفصل بين الوجه العملي والوجه النظري في تفكير الفيلسوف.

الفصل الثالث

القوانين
آخر ما كتب أفلاطون

آخر ما كتب أفلاطون

كتاب القوانين

* كتاب القوانين هو آخر حوار لأفلاطون كتبه في 12 كتابًا يحتوي على تأملاته في أخلاقيات الحكومة والثانوية وهي نوع من الفلسفة السياسية.

ويتميز هذا الكتاب في إنه الحوار الوحيد لأفلاطون غير المشكوك في صحة نسبة إليه والذي لا يظهر فيه سقراط ويمكن إيجازه في السطور التالية: ـ

ملخص الكتاب الأول

ملخص الكتاب الأول من كتاب القوانين والذي يعتبر آخر ما كتب ودون أفلاطون يحتوي على أفكار خلاقة جديرة بالمناقشة نعرضها فيما يلي: ـ

* يجب أن تنظم الدولة دائماً بهدف السلام لا الحرب ولكي تكون على ذلك النحو يجب أن نجعل من «الخير التام» المثل الأعلى للخلق بالنسبة لمواطنيها ويتطلب التدريب الخلقي الذي يمكن أن ينبع في مثل هذا الخير التام يتطلب فضح الغوايات والمراهنات لرذائلنا الجالية للذة فتصبح اللذة بذلك ولا حاجة بنا لكبحها بالفرار منها تماماً مثل الحظر أو الألم وتقودنا الأهمية العملية لهذه النقطة إلى توضيحها الطويل والمازح بعض الشيء ويعني به الحالة الخاصة للعلاج الصحيح لنديم الشراب.

ويستحيل بالطبع أن تستوصب التهتك البالغ القمة عن كثيرين من غير الهيلنيين ولبعض الجماعات الهيلينية وأفلاطون لا يستحسن على النقيض التحريم الإسبرطي للخمر بم لها من فوائد اجتماعية أن مجموعة من معاقري الخمر إذا ما أحسنت قيادتهم أي إذا ما صار القدامى تحت قيادة أقدم السادة

للوليمة أو الحفل ممن لم تذهب النشوة ـ نشوة الفرح ـ برأسه فيستطيع بذلك أن يحمل الشاربين على أن يسلكوا سلوك المهذبين.. فيقدم بذلك أساساً ثمينا للتدريب على ممارسة الاعتدال والعفة وأنه لنظام ممتاز يوضع فيه المرؤ هكذا وعلى نحو مصطنع في مكان من السهل أن ننسى فيه مطالب الذوق والاعتدال وينتظر منا مع ذلك أن تستعصم في هذا الموقف درءاً للفضيحة وآلامها.

وأفلاطون يتصور كما نستطيع أن نفترض أو ننتظر من يقول إن الشاب الصغير الذي لم يجرب أبداً ما تجره غوايات الخمر من تشهير يمكن أن يدرع نفسه بالعفة إذا وجد نفسه في موقف يغري بالانغماس في اللذات وقد ظهرت التجارب الأليمة السنوات الثلاثين التي تلت سقوط أثينا وصعود إسبرطة إلى مركز السلطة في نهاية الحرب الديسلنيئة: قد أظهرت فقط وبشكل مقنع للغاية أن ما من إسبرطي شغل خارج نطاق إسبرطة مركزاً ذا مسئولية: أمكن أن يكون موضع ثقة من حيث قدرته على عدم إساءة استعمال فرصة متاحة لمكافأة الشهوات وإرضائها ولتشجيع الجشع وجمع المال وللاستجابة لمبدأ التحرش عن طريق السلطة والسبب عند أفلاطون هو أن الإسبرطي لم يتوف قط في نشأته لهذه المغريات ولم يتعلم كيف يقاومها ولم يتح له سماع مديح الكتاب المقدس: «مديح الرجل الذي كان في مقدوره أن يخطئ ولكنه لم يفعل».

وزيادة على ذلك فقد كان من سوء حظ السلطات المركزية التي كان عليها

اختيار شاغلي مثل هذه الوظائف أن كانت تتم تلك الاختيارات الظلام ومن بين مرشحين لم يقدم واحد منهم دليلاً سابقاً على مؤهلاته الأخلاقية وفي ظل نظام اجتماعي آخر أكثر حكمة يكون المواطن مؤهلاً بفضيلة النظام في سيطرته على الشهرة كما يكون الحاكم حاصلاً كذلك على مزية الإلمام الثمين بنقط القوة والضعف في أخلاق رعيته.

ملخص الكتاب الثاني

ويفتتح أفلاطون كتابه الثاني «القوانين» بملاحظة يقول فيها إنه ما تزال هناك مزية اجتماعية ثالثة يمكن أن نستمدها من التنظيم المناسب لاستعمال الخمر ذلك بالرغم من أننا لا نستطيع أن نقول ما هي هذه المزية دون أن نفحص كل ما يتعلق باستعمال الموسيقى والشعر كمطية للتعليم الأخلاقي المبكر «والحقيقة أن الصلة بين المسألتين صلة صناعية وبارعة في نفس الوقت وربما وجب ألا نعتبرها أكثر من شيء نصف جاد».

وأفلاطون يعالج في الحقيقة مرة أخرى نفس المشروع الذي عالجه في الكتاب الثالث من الجمهورية أي تهذيب الحاسة الخلقية عند الطفل ولكن تناوله للمحور المألوف كان مدعماً بدراسة نفسية كاملة وقاطعة بحيث لم تقدم «الجمهورية» له نظيراً مع كل فهو لم يذكر «هنا» شيئاً عن تهذيب ذكاء الطفل وفهمه إذ سيصبح ذلك موضوع الكتاب السابع الذي يستلزم بدوره نتائج البحث الحالي.

ويجب أن نعتبر ذلك أساساً لبيداجوجين سليمة ويعني به أن أول تجارب

الطفل في الحياة هي شعوره باللذة والألم وعلى ذلك فالتربية نفسها يمكن بمنتهى الصدق أن تكون ببساطة في هذه المرحلة أولية: تعلم الشعور باللذة والألم حيال الأشياء المناسبة وقد ذكر أرسطو تهليل استحسان كامل لذلك التصريح أو الإعلان من أفلاطون ويمكننا أن نصف بمزيد من الدقة هذه التربية المشتركة للذوق وللخلق من خلال الذوق بأنها استدراج للصغير وتوجيهه إلى المنطوق المطلق للقانون وذلك هو التكوين الذاتي لذوق خلقي ومتى يمكن أن يعترف به تماماً مثل أكبر وأنضج كشيء طيب ذي قيمة ويمكن أن تُتحقق إمكانية مثل ذلك التدريب بما تهيئة هاتان الحقيقتان وهما أن الطفل كالحيوانات الصغيرة الأخرى لا يستطيع أن يظل هادئاً بل إنه لفي تغزوصياح مستمرين بينما نجد الرجل بفضل من الله وقد تحولت فيه هذه الحركات الجزافية الأصل إلى أغنية ورقصة فيهما اتساق وإيقاع ومن هنا يؤكد أفلاطون بجدية تامة أن كلا من التربية الجمالية والأخلاقية للطفل يمكن أن تتم في إطار التعليم المعروف في فن الترنيم وهو فن الغناء المصحوب بأنغام القيثارة وبحركات الباليه المتوافقة وحتى الألعاب الرياضية وهي التربية العامة للجسم بقدر ما يمكن أن تكون جزءاً من التربية الحقيقية لطفل صغير تدخل في المقرر بوصفه جزءاً من الرقص وهو فن حركة الجسم.

ويكون هدف العملية التربوية كلها هو أن تحذف من المبدأ كل تباعد غير مألوف بين الذوق والحكم الذي يجعل الإنسان يجد لذة في فن يراه عقله الخاص

رديئاً أو لا يجد لذة فيما يراه عقله طيباً، وعلى الطفل أن يتعلم حب ما سوف يراه في الوقت المناسب فنا طيباً وأن يكره ما يعتبره العقل الأنضج من عقله شيئاً رديئاً فإذا ما أخذ ذلك الاتجاه مجراه فإن الاحتفاظ بدون سليم وبقواعد صحيحة في الموسيقى والفنون المتصلة بها يصبح وظيفة بارزة على السلطات العامة أن تباشرها إذ يجب أن يكون هناك انصراف تام عن النظرة المسلم بها والواسعة الانتشار والعائلة بأن ليس هناك مستويات محددة للموسيقى الجيدة والرديئة إذ الموسيقى الجيدة تعني ببساطة ما يراه أغلب المستمعين أي وقت شيئاً ساراً وأحسن موسيقى «أو واضع الألحان» هو الأشهر والأكثر نجاحاً في تصنيفها وانتشارها وسيكون من واجب الحكومة أن تكتشف المستويات الصحيحة للصيغ المختلفة للتأليف الموسيقي وأن تقنها وتحذف كل ما عداها وذلك ممكن بدليل التقاليد التي وردت في صحف الفن المصري ولا قيمة لما تورط فيه أفلاطون بغير فكر عن مزايا هذه التقاليد المصرية في الفن أن يشير فقط إلى مثال مصر كدليل على إمكان الاحتفاظ الدائم بالقواعد الفنية كما أنه يريد أن يمتدح الاهتمام الجاد الذي أولاه المصريون للمسألة.

وقبول أفلاطون للاعتقاد اليوناني القائم والقائل بأن الموسيقى هي أكثر الفنون قدرة على التقليد وأن ما تقلده أو تمكين «أو كما يجب أن نقول»: إن ما تمثله أو توحي به هو حالات النفس إن ذلك القبول منه لذلك الاعتقاد متعة من أن يشعر بأن ليس هناك أي صعوبة في جعل التربية في مجال الذوق

الموسيقي تربية أيضاً في مجال الذوق الخلقي.

وما دامت الموسيقى فناً تقليدياً فمن الجوهري لكل موسيقى جيدة أن يكون الموضوع الذي تقلده جميلاً وأن تقلد ذلك الموضوع تقليداً صحيحاً.

ونحتاج لكي ما يكون التقليد صحيحاً أن يكون هناك تناسق تام في النغمة العامة لكل العناصر التي تدخل في تركيبها من كلمات ولحن وإيقاع وزمن وحركات والنتيجة التي تستمد من ذلك الجانب من الموضوع يجب أن تسميها نتيجة جمالية، أما عيوب الموسيقى المعاصرة وهي العيوب التي يهاجمها النقاد فهي في الواقع جرائم ضد الذوق المصفى الصارم وأن اشتراط أن تكون حالة النفس التي تقلدها الموسيقى جميلة يبرز الجانب الخلقي لتصوره ويرى أفلاطون «كيوناني صادق» أن قبح السلوك وهو شيء يخرج على مبادئ الأخلاق هو أكثر الحقائق التي تظهر ظهوراً مباشراً ذلك بينما جمال القداسة إذا ما استعملنا عبارة الإنجيل هو شيء أكثر بكثير من المجاز.

ولكي نحكم «في الأمر» وفقاً لنغمة الكثير من أدبنا فإننا نبدوا أقل حساسية في هذه النقطة ويبدو أننا أبطأ في تصور القبح في العمل الخاطئ مثلاً حتى أننا نبدو مستعدين لقبول ما في الشر الكبير من «فن» وإنا لنتيجة اتجاها صحيحاً إذا تبينا بشيء من الحذر إذا كان ذلك الاختلاف في الشعور واجب إلى خلط أفلاطون بين الجميل «فنياً» والخير «أخلاقياً» منها إلى عدم توفر نوع خاص من الإدراك الجمالي عندنا. والعلاقة بين ذلك الحوار وبين ما سبقه متأثرة من

الخارج بفكرة أنه إذا كانت الموسيقى ستكون عمل الجماعة كلها فإن كل جيل فيها يجب أن يأخذ دوره في الغناء بحيث تكون هناك فرق مترنمين من الشيوخ وفرق بالمثل من الشبان والأطفال والكل يجب أن يؤدوا غناءهم بلذة وابتهاج وحماس وذلكم أكثر مما نستطيع انتظاره من المسنين حتى ولو قصرنا أداهم على دائرة الأسرة وذلك ما لم يسمح لهم بأن يجدوا شبابهم في العمل من آن لآخر بواسطة كأس من الشراب وما تثيره فيهم من فطن وربما كان علينا أن نأخذ هذه الملاحظات على أنها أكثر من نصف مازحة. ذلك أن حتى في الكتاب الثاني نفسه هناك إشارات إلى أن غناء الشيوخ إنما قصد به أن يكون بالفعل أكثر مما يكون بالصوت والخدمة الحقيقية التي يقدمونها لموسيقى الجماعة هي أنهم يلهمون ديوان الألحان القومية العذبة وأفلاطون عندما يعالج الموضوع ثانياً في الكتاب السابع تصبح التصانيف العقلية لذلك الديوان من عمل وزير التربية ومستشاريه وكلهم رجال ذوو سن كبيرة وخبرة ويكون لذلك من العدل أن تعتبر ما قيل في المناقشة المبكرة للموضوع عن الشيوخ وغنائهم كشيء موضوع لأغراض جادة وقتاً لهذه الترتيبات المحددة.

وربما ليس ببعيد أن نفترض أن فكرة أفلاطون الحقيقية هي أن الغلطة المحيرة في ديوان الألحان القومية الذي يصنف للثياب بواسطة شيوخهم بكونه أكبر سناً مما ينبغي بالنسبة لهم وأن المجموعة المنتقاة يمكن أن تتجنب هذه الغلطة بنجاح إذا أتت إلى عملها وهي دافئة بكمية مناسبة من الشراب الجيد.

ملخص الكتاب الثالث

وندخل في الكتاب الثالث إلى المناقشة المباشرة للمسألة الرئيسية الخاصة بالسياسي البناء وما هي المدينة وكيف تقوم وما يعمله أفلاطون في هذا الكتاب هو تطبيق المنهج التقليدي في شرح التاريخ اليوناني من أول نشأته الخرافية إلى عند أفلاطون نفسه ونستطيع بدراسة لكيفية قيام القانون والنظام الدستوري في المجتمع أن نكتشف ما لهما من وظائف والشروط اللازمة لتصريف شئونهما تصريفاً دائماً ناجحاً وهذه هي «فلسفة التاريخ» في بخر ظهورها وعن لا نستطيع إلا بصعوبة أن نلتقي في الأدب الموجود للعالم القديم بمثال آخر من نفس النوع والكيف حتى يجئ سانت أوجستين بكتابة Dalcivitare وعلاج أفلاطون لما يمكن أن تسميه بما قبل التاريخ يستحق الذكر لما فيه من أحكام صائبة وصحيحة ويمكن فقط في هذا المدخل أن نعرض أقل موجز لذلك العلاج.

وليست لدينا معلومات موثوق بها عن البداية الفعلية لحضارتنا ولكنا قد نستطيع بعدل أن نتمثل الأمر بخيالنا إذا تصورنا ماذا يمكن أن يحدث إذا ما

دمر طوفان طبيعي المجتمع فيما عدا قليل من الرعاة وقطعان الماعز يمكن أن تنجو مثلاً من اجتياح الطوفان نظراً لبعد مكانها أننا سنفقد حينئذ كل فنون الحضارة وكل سجلات العصور الأولى وسنحتاج لعدة أجيال حتى نستطيع استرجاعها.

وسيكون هناك فقط في المبدأ عدد قليل من الجماعات الأسرية الخشنة وليست لهم وسيلة للعلاقات الداخلية بل ولا شيء لهم من الأدوات الصناعية وتتصف حياة هذه المجموعات بالرعوبة فهي تعيش على منتجات قطعانها ولأنهم لا يملكون شيئاً يمكن حمله فإن حياتهم تسير سيراً منظماً وسليماً أما شكل حكومتهم إذا ما جاز لنا تسميتها باسم الحكومة فهو الشكل الأبوي وهو مثل ذلك الشكل الذي عزاه هومر لمخلوقاته الخرافية الهائلة الحجم «Cyclopes» وعلى مر الزمن وبعد قهر الصعوبات الأولى المتعلقة بالمكان تكونت مجتمعات أكبر وعاد الإنسان إلى الزراعة وظهرت بواكير الأسيجة «جمع سياج» في الأراضي المرتفعة لكي تحمي الأرض من أية عودة للطوفان الذي هدم الحضارة الأولى من قبل ثم تظهر بوادر التشريع والسيادة السياسية بتكوين قاعدة عامة للحياة لمثل ذلك المجتمع وفقا للتقاليد التي قد تنقلها إليه جماعات عائلية ثانوية ملتئمة وعندما ننسى تماماً ذكريات الفاجعة الأولى «فاجعة الطوفان» ينزل الإنسان إلى السهول ويبدأ في بناء مدن أوسع مثل مدينة الو Ilio في شعر هومير بل يخاطر بالتجارة ثانياً وسيؤدي كل ذلك

إلى عصر تتكدث فيه الثروات وتقوم الحروب ويتسع الفني وتشتد المطامع وتنهض الممالك القوية القادرة على مشروعات حربية جادة مما يفرض علينا في الحقيقة أن نجد أنفسنا في عصر البطولات الذي أعطنا الإلياذة عن صورة صادقة «وذلك هو القسم من القوانين الذي ينبع من العائلة ثم حكومة المدينة بكامل حجمها» وهي تنبع بدورها من مجتمع القرية.

ومن خلال القصة التقليدية للحرب ضد طروادة وللفتح الدوريانى في حرب البلوبوتيز تشر إلى أننا في النهاية داخل إطار صحيح من التاريخ المتصل ومن ثم نبدأ من كشف الدرس الذي يقدمه التاريخ لنا والنقطة الأساسية هي أن النصر الدوروني أنهى فيما يشبه الحرب العالمية عصر اضطراب عام وقدم فرصة تاريخية فريدة لرجل السياسة إذا كان قد وجد حينئذ رجل سياسة له من الأصالة ما يسمح له بالاستفادة منها.

لقد اكتسب الغزاة أرضاً جديدة ولم تكن لهم تقاليد قديمة ولا اهتمامات ثابتة تقيد أيديهم ولذلك كان يمكن أن يؤسسوا حكومة تستطيع أن تحافظ على كيانها عبر الزمن وضد كل الخصوم الخارجين لقد أساءوا في بساطة استخدام فرصتهم ذلك أنه بالرغم مما يقال من أنهم أقاموا اتحاداً يتألف من ثلاث ممالك هي: إسبرطة وأرجوس ومينا ترتبط كلها بالمساعدة المتبادلة إلا أن مملكتين من الثلاث أصبحتا لا قوة لهما وليس أمامهما غير الخضوع للثالثة وأمليت في الواقع

قاعدة الحياة القديمة بواسطة مركز الدوريين كأقلية منتصرة وسط سكان عاديين وبذلك عاشت هذه القاعدة في إسبرطة ونستطيع طبقاً للأحداث أن نرى في الحال أين وقعت الغلطة الكبرى فلقد حاولت الدول الثلاث أن تؤكد وتضمن لنفسها الدوام بأن تعاهدت فيما بينها على أن إذا حدث ما يعتبر بدعاً في إحداها سواء من الحكومة أو من الشعب فإن كان على الدولتين الأخريين أن تسارعا إلى قمعها والحقيقة التي تجاهلوها هي أن دوام الحال الجيدة المستقرة في كل مملكة يحتاج إلى توازن في الدستور وتقسيم للسلطات بين عدة مجموعات لأن تركيز السلطة في يد بالذات هو دائماً خطر مهلك ومشئوم وفي غيبة ذلك التقسيم الداخل للسلطة في الحكومات الفردية لا تكون هناك المراجعة المناسبة التي تصد الإغراء الطبيعي الذي يسول للحكام توسيع حقهم كي يعلو صوتهم على جميع الأصوات وإذا كانت إسبرطة قد حافظت على الدستور القديم فذلك لأنها كانت حسنة الحظ فاحتفظت بمبدأ «تقسيم السلطة» وهي العناية الإلهية أو الظروف السعيدة التي سمحت بمنفذ نحو ذلك الاتجاه ونحو تلك الأحداث التي أدت إلى تقسيم الملكية بين بيتين فقام سياسي عاقل بدفع الأمر خطوة للأمام ونعني به ليكارغوس Lycurgus وذلك بابتداعه فكرة مجلس الشيوخ ذلك المجلس الذي لا يكون للملوك فيه إلا صوت مساوٍ لصوت الأعضاء الآخرين وقد تحقق الانقسام على نحو أكثر كمالاً بواسطة نظام القضاء القوي للأوصياء وقد صار الدستور الإسبرطي خليطاً هكذا من

الدستور السليم وفقاً لما تمسك به أفلاطون ويحملنا أفلاطون خطوة أخرى أبعد بمقارنة تاريخ الفرس منذ أيام سيروس Cyrus بتاريخ أثينا المعاصر وتدل هذه المقارنة على أن العنصرين اللذين لا غنى عنهما واللذين يجب أن يكون بينهما دستور سليم يتوازن فيه الحكم الشخص «الملكية» والديمقراطية «الرقابة الشعبية» ففي عصر سيروس كان هذان العنصران الضروريان متوفرين بين الفرس وبين الأثينيين على السواء ومنذ ذلك التاريخ اختفى عنصر الرقابة الشعبية عند الفرس وأصبحت الحكومة كاملة الاستبداد ونتج عن ذلك أن أضحت فارس قوية ومريقة على الورق فقط ولم يعد هناك ولاء صادق لدى المواطن الفارسي لأنه لم يعد له في الحقيقة ما يدعوه للولاء له وفي أثينا فقد الاحترام القديم للخلق الشخصي وللسلطة الرسمية في غمار الحكم الكامل للدهماء وفي كلتا الحالتين أدى تجاهل المبادئ الصادقة للتربية إلى ظهور منبع الشر ذلك أن منذ حكم داريوس الأول كان كل أمير يولد في الأرجوان يفسد منذ حياته المبكرة على يد النسوة والخصيان الذين كانوا يعاملون كمخلوق ممتاز لا يجوز قط الوقوف في وجه شهواته وقد بدأ الشر في أثينا عندما تشجع الجهلاء على أن يعتبروا رأيهم الخاص في الموسيقى والدراما منافساً ومزاحماً لرأي المتعلمين وانتقل الوهم القائل بأن الرأي لواحد من الناس له نفس الثقل الذي يكون لرأي إنسان آخر من أفق الفن إلى أفق السياسة وكما لم يكن في فارس من يعد للحكم إعدادًا جدياً كذلك لم يكن في أثينا من يعد للطاعة بينما

الحكمة التي يريدها المشرع الهادف هي أن كل حكومة صالحة يجب أن تمزج فيها سلطة الملك بحرية الشعب: أن يجب أن تكون هناك سلطة ولكنها السلطة التي لا تنتكث إلى تنظيم عسكري: ويجب أن تكون هناك أيضاً الحرية الفردية وروح المبادأة والإنشاء ولكن هذه الحرية يجب ألا تنقلب إلى الفوضى.

وهكذا نجد أفلاطون معارضاً على أساس من المبدأ المعروف بالمنطق الزائف وهو المنطق النظر في كل مطالبه الصاخبة التي تصر على «الكل وإلا فلا» ذلك أن نصف الرغيف في رأيه ليس قط خيراً من لا خبز بينما الشائع كما لاحظ هزيود أن نصف الرغيف أفضل من الرغيف كله ذلك أن العتاد فيما يقول ديمقراطياً كامن أو استبدادياً لا يؤدي إلا إلى تخريب المملكة وبهذه الروح نجده يقدم تسوية عاجلة في رسالته الثامنة لأحزاب سيراكوز المتخاصمة يقول: «يتمتع أحد الجانبين بالحرية تحت حكم ملكي والآخر بالسلطة المطلقة في صورة ملكية مسئولة وليعمل الكل في ظل قوانين ذات سلطة مطلقة ليس على المدنيين فحسب بل أيضاً على الملوك أنفسهم».

والأساس الفلسفي لذلك المبدأ الخاص بالتسوية السياسية مذكور ليس للمرة الأولى في كتابات أفلاطون الأنضج في الكتاب الرابع من القوانين أن التحكم المطلق غير المقيد بقيود أو السيطرة على السلوك البشري إنما هي الامتياز الخاص بالله وحده وهو مولانا غير المرئي ونائبه أو وكيله عبر تاريخ

العالم ليس رغبة الحاكم أو الشعب «ولكنه العقل» الذي يتكلم بصوت القانون «قال فيلسوف معاصر بريطاني كبير إن الوظيفة التي تميز القانون هي أن لا يرغم وإنما يوجه ويمكن أن يختبر قيمة المبدأ الذي وضعناه على ذلك النحو فيما يقال لنا بتجربته عن طريق جعله أساساً لنظام دستوري وقضائي كامل للمدينة وذلك ما نعلم الآن أن على كليبناس أن يبحث عنه.

ملخص الكتاب الرابع

والأبحاث التوبوغرافية عن مكان وخصائص الأرض التي ستمنح للمدنية المثالية وهي تلك التي يفتتح أفلاطون بها كتابه الرابع إنما قصد بها أن تخدم أكثر من غرض وكما قلنا قبل الآن إن أفلاطون أراد في جزء من موضوعه أن يدعم النقطة العملية وهي أن النظم الدستورية المشروعة التي تعتبر الأنسب بالنسبة للجماعة هي ما كانت متفقة مع بيئتها الطبيعية ومواردها الاقتصادية ومع تكوين الشعب نفسه وهكذا يكون بناء مدينة مثالية في أرض ليس من عمل رجل السياسة العملي أضف إلى ذلك أن أفلاطون يقصد إلى أن يعين نوع الشروط الطبيعية التي تعتبر في نظره قادرة على أن تعطي السياسي البناء أفضل فرصة يقيم عليها أجمل نموذج للحياة القومية وذلك هو السبب في أننا مطالبون بأن نتصور الأرض المناسبة متنوعة بحيث تعطي كل الحاصلات الرئيسية الضرورية للوجود البدني وغير خصبة بالقدر الكافي في نفس الوقت بحيث لا تجعل الإنتاج للسوق الخارجية ممكناً بل ذلك هو السبب أيضاً في أن يفترض أن الوصول إلى البحر وهو الطريق العظيم للتجارة وللشئون السياسية للدولة Imterstate Politics: أمر صعب وتصبح المدنية

بهذه الشروط المفترضة معتمدة على نفسها أو ذات اكتفاء ذاتي وسوف لا يكون هناك شيء يشجع تدفق الأعداد الكبيرة من الأجانب الذين يشتغلون بالتجارة مثل أولئك الذين يتجمعون في العرابات الأثينية وهكذا سيكون أساس الوجود اقتصادياً وقائماً على الزراعة لا الصناعة ويفترض أفلاطون أن ذلك سيهيء لأخلاق قومية سليمة خصوصاً وقد قللنا إلى أقل حد ممكن من احتمال اصطباغ روح الجماعة بالنزعة التجارية. وستكون أمام تركيب المجتمع كل مزحة ليظل متجانساً كما سوف لا يكون هناك إلا خطر قليل للمؤثرات المقلقة التي تأتي من العالم الخارجي وتؤثر في القتالية القومية ما يتصل فيها بالحياة وما يتصل بالسلوك وخطر آخر بمنفعة بهذه الفروض، ومن الطبيعي أن يكون ذلك الخطر واضحاً وبارزاً في عقل فيلسوف أثيني ونعني به أن نمو الحجم الكبير للتجارة البحرية قد يؤدي إلى قيام القوة البحرية وذلك قد يؤدي بدوره إلى ظهور روح الإمبرالية العدوانية إذ إن ذلك كما يقول أفلاطون قد حدث لأثينا فقد انساق الأثينيون تحت ضغط مركزهم الخوافي والاقتصادي إلى تنمية قوتهم البحرية حيث كان امتلاكهم لأسطول قوى باعثاً لأن يفكروا في سياسة التوسع والانتشار، تلك السياسة التي فوضت الأخلاق العامة وأدت إلى سقوط ديمقراطية بركليس وذلك يشرح لنا كيف أن أفلاطون يحرم ما ارتآه من ظروف لا تتفق مع حكم السياسي العاقل وما له من أهداف ونعني بها الظروف التي تغرينا فنظنها مما يساعد على قيام شعب عظيم.

إن العظمة القومية كما يراها أفلاطون ليست في الثروة والمستعمرات وإنما هي قاصرة على العقل والخلق أما نوع الخلق الذي يعتبره أسمى نوع فهو نوع قوى وتماسك وعميق الجذور ومبرء من عار الوطنية العالمية الطبيعية ومواطن أفلاطون على غير شاكلة الرومانيين في الإمبراطورية الرومانية في أيامها الأولى من حيث الاهتمامات العقلية والفنية وإن كانوا يشبهونهم في نواحي القوة والتقوى الخاصة بمزاجهم الخلقي ولكي ما يكفل تحقيق هذه النتيجة فإن يصر على أن يضحي بكل الفرص التي تهيئ لما يعتبر في العالم كله «لعب دور ممتاز في التاريخ» وفي الحق وكما يحرص هو على أن يورده لنا أكثر من مرة إننا لا حرج لأن نرى الحياة من خلال عين الله سبحانه وتعالى قبل أن نغامر وتقول أي نواحي الحياة ممتاز وأيها غير ممتاز أو حتى لنقول إذا كان هناك فارق كبير وحقيقي يميز بين أحد جانبي كوميديا الحياة والجانب الآخر وغرضنا هو فقط أن ندعم ذلك الجزء أو تلك الناحية التي أغفلنا من أجلها ما أغفلنا: كما يجب علينا أيضاً أن نتذكر أن أفلاطون مثل غيره من فلاسفة اليونان بوجه عام لا يأبه بالزمن على نحو جدي ألا يثار كما قد يحدث لمفكر أحدث منه برؤية حياة الناس كما لو كانت مغامرة خلال سلسلة لا عدد لها من الأجيال عبر المجهول وفي صورة من التقدم الذي لا نهاية له والذي يتجه نحو أهداف لا يمكن أن تفطن إليها من قبل أن يعرف بالطبع وكما قال مراراً إن أي نظام قانوني أو سياسي لا يمكن أن يأتي إلى الدنيا كاملاً نظراً لتعدد اتجاهات البشر إذ هناك

إضافات ضرورية وتصحيحات يجب أن تدخل على اقتراحاته الخاصة على ضوء التجربة المستمدة من تطبيقها ووفقاً لما أسفرت عنه التجارب الأولية ولكنه لا يفتأ يقول ويكرر عن هذه المرحلة المؤقتة والتجريبية أنها مرحلة يجب أن تكون قصيرة الأمد.. ويلوح أننا يجب أن نعتبر سلطات مدينته محتاجة لأقل من جيل حتى تكتسب التجارب التي تجعلها أهلاً لأن تعلن نظمها على نحو نهائي وغير قابل للانتهاك.

فعلينا إذن أن نتصور أننا في الموقف المثالي الذي نكون فيه طلقاء اليد تماماً بحيث نستطيع أن نقترح أي نظم وقوانين نرى أنها الأقدار على أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي يضعها السياسي الأمين نصب عينيه ونعني بها ما يعمل «تقدم الخير التام».

ومن المؤكد أن لا يتيسر إلا بصعوبة للمشرع الفعلي قدر من الحظ يتمتع فيه بهذه الحرية التامة في العمل ولكن نستطيع أن ندرك إمكان حدوث هذه المعجزة إذا كانت هناك فرصة للسياسي البالغ الحكمة يتعاون فيها مع حاكم أو توقراطي صغير في نفس الوقت وذكي إلى الحد الذي يستطيع معه تقدير أهدافه المثالية والتحمس لها ويكون نبيلاً في الآن نفسه إلى الحد الذي يضع فيه سلطاته المطلقة تحت تصرف ذلك السياسي «وهكذا يستعمل هذه السلطة في كبت سلطة ذاتها وليس ذلك في الحقيقة هو الموقف الذي تتمثل فيه محدثينا

الثلاثة: ذلك أن كان على كليناس أن يحصل على موافقة سلطات كينوسوس Cnossus بل أخيراً على موافقة الجماعات الكريتية بأوسع نطاق على مقترحاته.

والمعنى ببساطة: إننا وفقاً لهذه النقطة من حوار أفلاطون نستطيع أن نزعم لأنفسنا أننا أحرار في أن نمتدح أي نظام وأي تشريع نرى ونحكم أنه الأفضل لتحقيق هدف رجل السياسة ولوضع مثاله الأعلى في الإطار اللازم دون أن نشغل أنفسنا بالسؤال عن إلى أي حد نحن قادرون على فرضه بالقوة وأن يقال لنا إذا ما استعرنا عبارة Butler أن ما يفعله الضمير لو أن له القدرة والسلطة الظاهرة هي ما ينطق به العقل خليقة الله الذي يقوم كقانون وأولى الخطوات التي علينا أن نخطوها هي أن نضع الأصول العامة للتقويم الخلقي التي يقوم عليها أخيراً كل النظام العقلي للقانون وللبناء السياسي وعلى ذلك فالمتكلم يتخيل نفسه في موقف المشرع الذي يخاطب بسلطاته الكاملة مجتمع المواطنين المتطلعين في أمل ورجاء ويحدثهم عن مبادئ الحياة الصحيحة. والحديث الخلقي عن كل واجبات الإنسان وهو الذي يبدأ في الكتاب الرابع لا يصل إلى تمامه حتى نقترب من منتصف الكتاب التالي بالرغم من التشويق الذي يطرأ على أسلوبه مبكراً عندما يشرح وظيفته الدقيقة.

إن مشروع القانون الذي هو تجسيد للعقل ليس ببساطة في عقول ذوي الأذهان الجادة فقط ولكنه أيضاً في كل مجتمع المواطنين ومعظمهم يعيشون

الحياة المحتشمة والمعتدلة بقلوبهم وإن كانوا يحتاجون للتوجيه في المصاعب وغالباً ما تعزيهم طبائعهم الدنيا بالسلوك السيئ ولذلك لا يكفي أن نؤلف عدداً من القوانين الآمرة وتخصص لها العقوبات الزاجرة عند انتهاكها على النحو الذي يعمل به طبيب التجربة الذي يكتفي بأن يأمر المريض بأن يتبع عناصر وصفته الطبية ويهدد بنتائج الإهمال إن طبيب النفس يجب أن يحاول اعتبار المريض حليفاً له في العلاج وذلك بأن يشرح له الأسس التي يقوم عليها ذلك العلاج مما يشجعه على تعاونه معه ويجب أن يقدم لكل قسم من القانون بمقدمة تشرح فيها الأسس الخلقية للتشريعات التي ستتلو مع الإشارة المناسبة إلى ما يحكم به المواطنون وإلى مشاعرهم الرقيقة كما نذكر على الخصوص في الحديث الحاضر أن مبادئ الحياة الصحيحة بأوسع معانيها يجب أن تقدم في الغالب كمقدمة لما سيأتي بعدها من بناء تشريعي ومفتاح هذه الترجمة الأخيرة لأخلاق أفلاطون نراه ممهوراً على جبين جملته المشهورة «إن الله يتبع على نحو أبدي مساره الحق والعدالة تلازمه» ولكي يكون الإنسان سعيداً يجب عليه أن يتبع تعاليم العدالة والله بنفس متواضعة تتمسك بالنظام ومعنى اتباع تعاليم الله أن نكون مثله تعالى ذلك الذي ليس كما قال بروتاجوراس هو المقياس الصحيح لكل شيء لا الإنسان ولكي تصبح مثل الآلة يجب أن تحيا الحياة التي يتطلبها المقياس الصحيح وأول مبادئ هذه الحياة هو أن يكون لنا ميزان صادق نزن له القيم الخلقية، إن الوقار أو الشرف يجب أن يدفع ثمنها لمن

يستحقهما وذلك بأن نضعهما في ترتيبهما الصحيح ويقضي ذلك الترتيب بأن يشغل آلهة عالم الأحياء وخلفاء آلهة المدنية المكان الأول ويعطى المكان الثاني لآلهة العالم المظلم خلف القبور ويعطي الثالث للمخلوقات التي هي وسط بين الآلهة والناس وللأبطال أو الملائكة والقديسين المعترف بهم كما يمكن أن يقول أحد المسيحيين ويعطي الرابع للأجداد الراحلين بوجه عام والخامس لآبائنا الذين ما زالوا على قيد الحياة وتعطى الخامس فقط لأنفسنا وللرجال من أبناء جيلنا وفيما يتعلق بالواجب نحو الوالدين على الخصوص يجب أن تؤدي الشيء المناسب إذ نحن في حياتهم لا نستطيع أبداً أن نفعل شيئاً كثيراً جداً من أجلهم إذ يجب ألا تضع فقط مجرد ما نملك من مال أو عمل بدني في خدمتهم: ويجب كذلك أن نعزهم بأعمق ما في القلب من حب فإذا ما ماتوا فإن الملاحظات المتواضعة المحتشمة التي تبقى ذكراهم حية أفضل من التبذير في الطقوس الجنائزية التي يتبعها النسيان وإذا ما تحدثنا عن الاحترام لأنفسنا ولمعاصرينا فإن الشيء الجوهري الذي يجب أن نذكره هو أن نفس الإنسان يجب أن تظل أشرف من جسده وأن يظل جسده أشرف مما يملك وإذا فأنا أجلب العار على نفس إذا ما اهتمت بالمتع والثروة والقوة أو حتى بالصحة اهتماماً أكثر من اهتمامي بالفضيلة والحكمة وأنا كذلك أجلب العار على جسدي إذا فضلت الثروة على الصحة وأكثر من ذلك إذا ما تكلمنا بوجه عام فإن لا الامتياز البدني ولا الثروة الواسعة يمكن أن يعتبر خيراً خاصاً

بالإنسان ذلك أن الأول يولد الزهو أو البدانة ويغرى بالشهوات البالغة الحدة بينما تورث الثانية الترف والكسل والتوسط في كل من الأمرين هو الأفضل بالنسبة للإنسان أما قواعد السلوك الصحيح نحو الآخرين فهي اثنتان: ففي علاقتنا مع مواطنينا يجب أن نحرص على أن نقدر المنافع التي تحصل عليها فهم بأعلى من الخدمات التي تؤديها لهم. على خلاف ما يفعل المواطنون أنفسهم أما علاقتنا بالغريب الذي لا يتساوى معنا في الحقوق المدنية ولا سيما إذا كان يستحلفنا بالدين وكأنما يتوسل ويتفرع فيجب أن نكون معه أكثر حفاظاً على شرفنا فنسلك إزاءه سلوكاً أفضل من سلوكنا مع أحد المواطنين ذلك أن ليس أبغض عند الله والناس من أن ننتهز فرصة مواتية ضد إنسان لا يمتلك دفاعاً عن نفسه.

وتوجد زيادة على ذلك بعض المبادئ المعنية الموجهة التي يمكن وضعها للسلوك في الأمور التي لا يمكن المطالبة بها أو تحريمها بقانون وضعي ومن بين هذه المبادئ الصفة المطلوبة قبل غيرها في كل مواقف الحياة وهي الأمانة والعدالة والإخلاص والولاء ومنها أنه إذا كان من الأفضل أن يمارس الإنسان ذلك وكل نواحي الفضيلة في شخصه فأفضل من ذلك أن نخطو خطوة أبعد وذلك بوضع الإساءة التي يرتكبها الآخرون تحت عين السلطة والأفضل من ذلك كله هو أن نقدم للسلطة المساعدة الفعالة التي تمكنها من عتاب من يسيئون للغير والمنافسة في تلك الممارسة الفعالة للخير هي في الحقيقة

المصورة من صور المنافسة التي يجب أن تشجع على المستوى العام. ذلك لأن هدف كل متنافس في هذه الحالة وفي هذه الحالة وحدها هو أن يحمل الخير إلى الآخرين على أوسع نطاق لا أن يحتكره ويحتويه لذات نفسه ومع ذلك فسيكون حماس الرجل الطيب لفعل الخير ممتزجاً بروح الرحمة ذلك أنه سيقف من كل تعد قابل للعلاج يقوم به قراؤه: موقفاً يتسم بالرحمة لأنه يعلم أن ما من أحد يقترف الشر لذاته ثم هو سيبذل جهداً جاداً لا في الابتعاد فقط عن كل الانفعالات الهستيرية بل سيبتعد أيضاً عن الرذيلة القاتلة الغادرة وهي رذيلة الانحياز للنفس في أحكامها تلك التي يشبه فيها أفلاطون بتلر من حيث اعتباره لها خيانة صريحة.

إن أفلاطون على غير شاكلة النفعيين من أمثال «مل» يقيم أساس تفضيله للفضيلة على الرذيلة على نحو مستقل تماماً عن النتائج النفعية ولكنه مستعد تماماً لأن يضيف أن الفضيلة ليست فقط أجدر بالكرامة الإنسانية من الرذيلة ولكنها أيضاً وفي الحق تصطحب بمزيد من اللذات فوق الآلام ذلك إذا ما كانت قواعد حساب الحصص الخاصة صحيحة وكانت الجملة جملة الحصص صحيحة كذلك وتقول القواعد إننا نرغب في اللذة وفكرة الألم وحالة انعدامها معاً غير مرغوبة واقعياً ولكنها تفضل الألم «على أية حال» وعلى ذلك فالمرغوب واقعياً هو أن يميل الميزان نحو اللذة وأما غير المرغوب فيه نحو الألم والتعادل المضبوط بين اللذة والألم يجعلنا بين أي في حالة حياد بين اللذة والألم وإن كان

يجب أن نذعن ونرضى وتفضل ميزاناً يميل نحو الألم، أما الأبعاد التي يجب أن تراعى في حساب مفردات الموضوع فهي: العدد والحجم والتردد والمدة والشدة وإذا قارنا الآن الحياة المتصلة بكل من الفضائل العامة الأساسية المعروفة بما يقابلها من الرذائل وما يتصل بها فإننا نجد الانفعال أقل في الأولى من الثانية كما أن لذاتها والآمها أيضاً أقل شدة ولكن لذة الفضيلة أكثر تردداً وأكثر امتداداً في الزمن من الآلام وأن الآم الرذيلة على النقيض أكثر دواماً وتردداً من آلام الفضيلة والرجل ذي الحكم «الناضج» لا ينبغي أن يغالي في تقدير ما للانفعالات من هياج ليستطيع على هذا الأساس أن يقول إن الفضيلة تمتاز في الحقيقة حتى من ناحية النتائج النفعية عن الرذيلة وطريق التعدي صعب حقاً وإن كان أفلاطون حريصاً على ألا يخلط بين صعوبته وبين مساوئه الخلقية.

ملخص الكتاب الخامس

وأخيراً نجد أنفسنا ونحن نقترب من وسط الكتاب الخامس لأفلاطون على عتبة البناء الاجتماعي والسياسي الفعلي والبناء نفسه يعرض علينا سمة مزدوجة إذ كان علينا أن نقدم: ـ

1 ـ كياناً من التشريع المنسق المنهجي.

2 ـ جهازاً تنفيذياً من الحكام القضائيين والمجالس الرسمية لتطبيق ذلك التشريع.

كما هو تطبيق منتج ويشكل الحكام القضائيين ـ كما يقال ـ السدى بينما يشكل عموم السكان اللحمة من النسيج الذي سيكون على رجل السياسة أن ينسجه ويجب أن تكون خيوط السدى هي الأقوى كما يجب أن يعد الجهاز التنفيذي على نحو يؤكد أن أعضاءه رجال ثبت أنهم من ذوي الفهم الرفيع الممتاز والخلق القوي المستقيم وفي تكراره المثالى للتفاصيل نرى التشريع وأعداد الجهاز التنفيذي يسيران في الغالب وبالطبيعة على نحو واضح ومتعادل وكل مجموعة أساسية من القواعد والقوانين الخاصة بحياة الجماعة

يجب أن تكون مصحوبة بإدخال الجهاز الرسمي في الاعتبار الذي يوصف بالقوة التي تستطيع فرضها بما فيه الكتابة ويمكن قبل أن نستطيع المضي إلى التفاصيل في أي من شطري عملنا هناك مظاهر بارزة للنظام الاجتماعي يجب اعتبارها ثابتة بالإطلاق ولا تسمح بأي تعديل ويعني النصف الثاني والأكبر من الكتاب الخامس بتحديد هذه «اللا متغيرات» الاجتماعية وأولاً وقبل كل شيء نحن إزاء هذه الجماعة المستقرة مالكة الأرض يجب أن يبقى ثابتاً عدد المساكن وسكانها وأن ثورة ما خطيرة سوف لا تنشأ بسبب زيادة أو نقص في السكان ذلك أن زيادة السكان تؤدي إلى الامتداد غير السليم تجاه شواطئ الجيران ذلك بينما يؤدي تناقض السكان إلى عدم القدرة على الدفاع القومي وسيكون عدد السكان الضروري بالطبع والمناسب في حالة فعلية معتمداً على حجم أرض المملكة ولكن إذا شئنا التوضيح فإن أفلاطون سيعتبر فيما بعد محدداً بخمسة آلاف وأربعين «وأساس اختيار العدد على الأساس العملي هو تكونه بإكثار الأعداد الصحيحة المتتالية من 7- ومن ثم يكون قابلاً للقسمة على كل عدد صحيح أقل من 10 مثلما هو قابل للقسمة على 12» وتلك نقطة عملية عامة لأن قد يكون من المرغوب فيه من أجل أهداف متنوعة أن نقسم السكان إلى أكثر من مجموعة من الفرق القائمة على أسس مختلفة ومن ثم كان اختيار العدد «5040» أمراً يتعلق بالتوضيح الخالص لهذه المزية.

وثانياً: هناك أسباب عملية يجب من أجلها أن يكون أساس جماعتنا «غير

شيوعي» ذلك أن نظام العائلة الخاصة وما يتعلق به من ملكية سيكون من النظم الأساسية ومن هذه الناحية سيكون على أحد المثاليات العملية التي يمكن أن تتحقق على يد الإنسان العادي أن يخرج من يوتوبيا الجمهورية ومع ذلك فأفلاطون الكهل يمانع في ذلك الامتياز لأن يرينا وهو يكرر مبدأه الأسبق ألا ينبغي أن تكون هناك امتيازات خاصة من أي نوع في الجماعة الكاملة حيث لا يجوز أن نسمع هناك هذه العبارة بالذات عبارة «متاعي الخاص» ولكنا نخطر الآن بأن ظروفًا مثل ذلك الوجود إنما تناسب الآلهة أو أبناء الآلهة ولا تناسب أناسًا من لحم ودم بالنسبة للإنسان العادي يجب أن ترجع للوراء ونأخذ بنظام امتلاك المزارعين العام للأراضي وسيكون لأهل كل بيت عقاره غير القابل للتحويل بتاتاً والذي يجب أن ينتقل بدون قسمة لوارث واحد من كل جيل ويصبح ذلك أمراً دينياً وسيختار الأب وارثاً من بين أبنائه على أساس أنه الأكفأ لذلك المركز ويزود البنات بالمهر عند الزواج ولكي يتأكد أنهن لن يفقدن ذلك الحق فإن القانون يجب أن ينص على أن المهور يجب ألا تكون مما يمنح أو يهدي « Axpyed» وواضح أن تطبيق ذلك القانون يحتاج إلى أن يكون معدل نتاج العائلة في حدود ولد وبنت ويحاول أفلاطون أن يصون ذلك الوضع بتشجيع الابن بالنسبة للمواطنين الذين لم ينجبوا والذين ثكلوا أولادهم وإذا ظهر اتجاه إلى زيادة السكان فإنه سيواجه عند الضرورة بامتداد في المستعمرات وحالا يمكن تجنبه من الإقفار نتيجة الأوبئة غير المرئية ونحوها وبالإدماج غير

المرغوب في المستعمرين الجدد وإذا كان لا يمكن تجنب أنواع عدم المساواة الاقتصادية فإنه يمكن حصرها في حدود معقولة في سلسلة من القواعد الحكيمة وسوف تصبح لأول وهلة أنواع الميراث غير القابلة للتحويل ذات قيمة متساوية بقدر الإمكان وكما يجب أن يتم مسح جذري وجدي للأرض تتضح فيه معالم حدودها ويحفظ في السجلات العامة أما التجارة فستكون تحت المراقبة الصارمة وبتنظيم قائم على التطبيق الإسبرطي وسيزكى «فخن» Echt ذلك التنظيم في أول القرن التاسع عشر في كتابه «sstaat geach Hamde» وهو كتاب يقرب من نواحي كثيرة من كتاب القوانين وستكون للدولة عملتها الخاصة ويجب أن تكون هذه العملة مجرد دليل وعلاقة لا قيمة لها في ذاتها وبذلك يكون من غير المشروع أن يمتلك شخص عملة أجنبية وسيحرم الائتمان وذلك تدبير لمراقبة قيام عدم المساواة في الثروة سبق أن جاء ذكره في الجمهورية ولما كنا نريد رجالاً يعيشون بعرق جبينهم وبقدر قليل من التفكير وليس على العائد الآلي للاستثمار فسوف لا يكون هناك تسامح في إقراض المال بالربا وسينتج عن ذلك أن مثل هذه الفروق في الملكية الشخصية التي يمكن أن تنشأ في ظل مثل هذه القيود ستكون في الغالب نتيجة لنشاط الذهن المشروع وللمثابرة ومع كل فإن هذه الفروق يجب أن تنحصر في حدود بتدبير اقترحه سولون على أفلاطون عن طريق تقسيمه الأثينيين إلى أربع طبقات من الملوك ذلك أن أفلاطون يقدم تقسيماً مماثلاً فالطبقة الرابعة وهي أفقر الطبقات لا

تملك شيئاً يزيد على ما ترثه أما الطبقة الأولى وهي الطبقة الأغنى فيسمح لها بامتلاك أربعة أمثال الغلة السنوية للميراث وأية زيادة على ذلك الحد الأعلى تؤول ملكيتها للخزانة العامة أو كما يجب أن نقول تخضع لضريبة إيراد مقدارها مائة في المائة وسنجد أن مما لا يمكن تجنبه أن بعض المناصب المعينة التنفيذية المهمة ستحجز لأعضاء من الطبقات الواسعة الصراع وسيكون علينا بذلك النحو وإن كنا سنفعل ذلك على مضض أن نسمح لركائز للرجال في الدولة مثل نسمح لمواهبهم الشخصية بأن يكون لها بعض الأثر في توزيع الوظائف الرسمية ومن أجل أهداف إدارية أن نقسم السكان إلى اثنتي عشرة فضيلة وأن تقسم العاصمة إلى أثني عشر مركزًا وذلك كما تدور الواجهات الإدارية المختلفة بيسر على هذه الأقسام على مدار السنة وتبعاً لذلك فإن الجهد سيبذل في التأكد من أن المجموع الحقيقي والشخصى لثروة هذه القبائل متساو وبقدر الإمكان أما العاصمة فستقام في مكان متوسط وسيقسم كل ميراث إلى جزء قريب وإلى جزء آخر أكثر بعداً عنه وسيبذل كل شيء لتأكيد أقصى المساواة الممكنة عند ربط نصفي الميراث وها هنا نقطة أضافية يلوح أن أفلاطون كان أول من ألح عليها وهي أن لكي يحول دون الأرباح الصغيرة غير الأمنية فإن الدولة يجب أن تصر على تقنين دقيق ومراقبة لكل أنواع العملة والأوزان والمقاييس.

ملخص الكتاب السادس

ونصل أخيراً في الكتاب السادس إلى دستور أهم المأموريات القضائية والمكاتب الإدارية وأهم المأموريات القضائية العادية: هي مأمورية «حراس القانون» وهو جهاز تبناه أفلاطون من الممارسة الأثينية ولكن مع توسع كبير في سلطاته ويتركب ذلك الجهاز من سبع وثلاثين عضوًا يتمتعون بذهن وخلق على جانب من الحنكة ويشترط أن يكون سنهم فوق الخمسين وتحت السبعين وعملهم هو مراقبة ما فيه صالح القانون بوجه عام. والاحتفاظ بسجل الملكيات وتكييف القضايا والقوائم السوداء والخاصة بالمواطنين المدلسين الذين يخفون دخلهم وعليهم أن يعملوا وحدهم وفي وفاق مع الآخرين شأنهم شأن القضاة في المحاكمات ذات الوزن الخطير وهم يجب أن ينتخبوا بأصوات مكتوبة وموقعة بأسماء أصحابها «تجنباً لعدم المسئولية الانتخابية» وذلك بعملية ذات عدة مراحل ويتوفر عدد السبعة والثلاثين عن طريق السماح بثلاثة ممثلين لكل قبيلة وذلك مع إضافة رجل زائد لمنع الانقسام المتساوي وفي الآراء وقد نستطيع أن نسمي المجلس الذي يتجسم في ذلك المشروع بالمجلس التنفيذي وذلك ليس لأن وظيفته تشريعية ولكنها إصدار القوانين

التشريعية وهو يتكون بعملية مرسومة بخدمة يمنح كل الطبقات المالكة تمثيلاً متساوياً ويتجنب النزاع الطبقي وعمليات شد الحبل وفي المرحلة الأولى من الانتخابات يختار عددًا متساويًا من الأعضاء من كل الطبقات الأربع وذلك بشرط أن يكون هناك عقوبة ترغم أعضاء الطبقتين الغنيتين على أن يصوتوا في انتخابات ممثلي كل الطبقات الأربع بينما تستطيع الطبقتان الأفقر إذا أرادنا أن تكونا حرتين تجنب انتخاب الممثلين الذين يخصونهما والنتيجة أن تصبح أصوات الفقراء ذات أثر في ترجيح انتقاء ممثلي الأغنياء في هذه المرحلة وتصبح أصوات الأغنياء ذات أثر مماثل في اختيار ممثلي الفقراء وهكذا يصبح العضو غير الأهل لتمثيل ضمير الطبقة ليس أمامه إلا فرصة ضئيلة للانتخابات وفي المرحلة الثانية ينقص عدد المنتخبين في كل طبقة إلى النصف وذلك بتصويت ملزم لجميع المواطنين وأخيراً يختار بالقرعة نصف الأسماء التي تخلفت بعد هذه المرحلة من مراحل العملية وهكذا نجد أنفسنا مع مجلس مكون من ثلاث مائة وستين عضواً أخذوا في أعداد متساوية من كل طبقة من طبقات الملاك ويظن بإنصاف أنهم قادرون على العمل معاً في انسجام من أجل الصالح العام ويؤلف أثنى عشر عضواً من كل هؤلاء اللجنة التنفيذية الخاصة بكل شهر من شهور السنة وهناك أجهزة أقل أهمية يعالج أفلاطون تكوينها ووظائفها وهي جهاز محافظي الحضر ومحافظي الريف والأول مسئول عن حفظ النظام في العاصمة وعن الظروف الملائمة لطرقاتها ومبانيها والآخر مسئول عن

النظام العام اللائق بالمراكز الريفية وعن أمناء الأسواق كما يجب أيضاً أن تعد العدة لحاجات الدولة العسكرية والدينية وذلك بنظام يكون موضع عناية يعين بمقتضاه ضباط الخيالة والمشاة من أجل المستويات المختلفة وكذلك القسس والموظفين الآخرين من كل من الجنسين للمعابد العديدة أعني كنائس المدينة ومقدساتها وأن ما يميز أفلاطون أكثر من هذه الشروط الواردة تحت هذه الموضوعات «المأخوذة على نطاق واسع من الواقع الأثيني مع اقتراحات لتحسينها»: إن ما يميزه أكثر هو القواعد التي ترد مترتبة عليها والخاصة بتعيين الدولة للموظفين الذين يشرفون على تعليم الموسيقى والألعاب الرياضية وبهيمنة الدولة على المباريات الشعبية في كل منهما وكذلك الخاصة بتعيين وزير التربية والتعليم ذلك الذي يعتبر كما ذكرنا من قبل أكثر الخدام العاملين أهمية ومسئولية ولتوفير كفاية ذلك الوزير الأول من أجل مثل ذلك المنصب يقرر أفلاطون أنه يجب أن يكون فوق الخمسين وله أولاد من نسله وأنه يجب أن ينتخب من بين أعضاء مجلس حراس القانون لفترة خمس سنوات بإجماع أصوات بقية الأعضاء «القضاة» وينتهي ذلك الرد التمهيدي للوظائف الضرورية ببعض الملاحظات ذات الوزن والمتعلقة بأهمية الحكومة المؤقتة التي يتقلد فيها أعضاء إحدى هيئة المحلفين المناصب في المحاكم، أما تفاصيل الشروط التي يرجو بها أفلاطون أن يجعل بها توفير العدالة أمراً أكثر قداسة ومسئولية وعملية أكثر اعتباراً مما يكن أن تكون عليه وفقاً للنظام الأتيكى ذي

العدد الواسع من القضاة المشهورين، أما هذه التفاصيل فقد أخر للمرحلة المتأخرة من الحوار وتعود ثانياً إلى النظر إلى القانون التشريعي الفعلي الذي يجب أن تنظم وقتاً له حياة مجتمع سليم الخلق وما دام أساس النظام الاجتماعي في الجماعة هو الحياة العائلية السليمة وما دام الزواج هو النظام الذي تعتمد عليه العائلة في بدايتها فإن تشريع أفلاطون يبدأ بتنظيم الزواج إذا يجب في رأيه أن ينظر إليه كواجب مقدس نحو الجماعة وأن يكون الواجب الاجتماعي العام هو الموجه الأساسي في اختيار الرجل زوجة لنفسه أو زوجاً لابنته ويعطينا ذلك أساساً أعمق يعتمد عليه في تحريم المهور التي تكلمنا عنها من قبل كما أن أيضاً سبب في ضرورة تحريم الإنفاق المبذر في احتفالات الزواج وفي مثل هذه الظروف التي تولم فيها الولائم التي تنعدم فيها المسئولية وتقام الأفراح الشائنة وإنجاب الأطفال واجب مقدس من أجل الدين والجماعة ولا يجب أن يؤخذ ذلك الواجب مأخذاً «هيناً أو أحمق» بحيث يكون لمجرد إشباع شبق الرجل البدني وشهواته وكذلك تحقيق السلام والراحة في المسكن أيضاً يحتاج منا عرضاً أن تصنع منذ البداية قاعدة صحيحة تتعلق بمعاملة الخدم وتقضي هذه القاعدة من أجل صالح الطرفين بأن يكون سيد البيت أكثر تدقيقاً في عدله وإنصافه معهم منه في معاملته لنظرائه ولكن يجب ألا يكون أقل حذراً حتى لا يسوى مركزه كسيد بمركزهم بعدم الكلفة غير المناسبة وبالانغماس معهم ويجب أن تكون كلمته لهم كقانون.

ونعود للزواج فنراه يقول إنه يجب أن يكون جاداً منذ اللحظة الأولى للحياة الزوجية ويجب ألا تعرف الأيام المبكرة في الزواج كامتداد لإجازة شهر العسل لا يجب على الزوج الصغير فقط أن يشارك يومياً مع غيره من الرجال في تناول الطعام على المائدة العامة بل يجب أن يتعلم النسوة أيضاً كيف يعشن تحت عين الجماعة التي ينتمين إليها وحيث إنهن أهش خلقاً من الرجل فإنهن يجب حتى أكثر من أزواجهن أن يتسلحن بالمعرفة لأن حياتهن العامة تقع تحت الرقابة بوجه عام وهن يجب أيضاً أن يشاركن في الحياة بالرغم من أن نظاماً كذلك النظام لم يسبق حتى في إسبرطة وقد أعتقد الناس بوجه عام أن مثل هذه السياسة للحياة الخاصة للجنس الضعيف مستحيلة إن بذور الخلق المتمدن إنما يمكن التوصل إليها بالسيطرة الفعالة على أحد الشهوات وهي الجوع والظمأ والجنس ولا تكون السيطرة فعالة ما لم تمتد لكل من الجنسين وإذا فعملية تمدن المرأة على يد الرجل إنما هي عملية اجتماعية محتومة. وما دام الزوجان يرميان إلى إهداء الجماعة نسلاً جديراً كأمر مفروض فإنه يقترح ثانياً تنظيم مكتب من السيدات اللائي يعينهن الحكام يشرفن على سلوك الزوجين في ذلك ويكون عملهن الهيمنة على مثل هذه الجماعات في العشر سنوات الأولى من الزواج وستكون هذه الهيمنة ممارسة في صالح الأخلاق وتحسين النسل على السواء.

وسينصح المتزوجين بأن يتجنبوا الدعاية التي لا تبالي بشيء وإذا استمرت الزيجات عقيمة فسيقوم المكتب بترتيب ما يؤدي إلى حلها على قد المساوات بين

أطرافها كما سيعمل تحت إشراف حراس القانون على تحقيق المصالحة في حالة النزاع بين الزوجين وستكون هناك عقوبات للمتمردين على حكمه وسيعني أيضاً العقاب الانتهاكات الصارخة للوفاء الزوجي وأخيراً سنعني الدولة على غير ما كان واقعاً في المدن اليونانية في عهد أفلاطون بحفظ سجل عام ودقيق لكل المواليد والوفيات وذلك السجل ضروري بالإطلاق إذا أريد أن هناك الاعتبار المناسب للقوانين التي تحدد سن الزواج والخدمة العسكرية والمؤهلات اللازمة للوظائف والمراكز الرسمية المتعددة وأفلاطون يحدد بنفسه سن الزواج للرجل بين 30 و 35 وبين 16 «وفي قطعة أكثر تأخراً 18 و 20 للبنات» وكما يجعل قابلية الرجل للخدمة العسكرية بين العشرين والستين كما كان الحال في أثينا وإذا كلفت المرأة بالخدمة العسكرية «وهذه نقطة سيعود أفلاطون إليها فيما بعد فيجب أن يتم ذلك بعد الوضع وقبل أن تصل إلى سن الخمسين كما يرى وجوب عدم إسناد وظيفة إلى الرجل قبل الثلاثين وإلى المرأة قبل الأربعين.

ملخص الكتاب السابع

وفصل في الكتاب السابع إلى العلاج النهائي والأكثر غاية بالمسألة الاجتماعية وهي المسألة التي كان أكثر اهتماماً بها من أية مسألة أخرى ونعني بها مسألة التعليم العام أن العلاج الذي يعرفه الناس لسوء الحظ معرفة أفضل في الجزء الثالث من «الجمهورية» هو مجرد تخطيط إذا قورن بذلك الفحص الأكثر نضجاً أنه يجب بالطبع أن يكون هناك منذ البداية إشراف عام بحيث لا نترك شيئاً لنزوات الأفراد من أرباب البيوت وليس في الإمكان وضع اليد في العملية في وقت أكثر تبكيراً مما ينبغي وذلك أن جسم الطفل وعقله يكونان في المراحل الأولى أكثر استعداداً ومرونة للتشكيل بحيث إن التعامل معهما تعاملاً خاطئاً يؤدي إلى أكبر الضرر والحق أن أفلاطون يبدأ التعليم حتى قبل الميلاد بتقرير أن واجب السيدة التي تنتظر الأمومة هو القيام بكل التمرينات التي يحتاج إليها الطفل في رحمها كي ما تحقق له الخير وعندما يولد الطفل يجب أن تتأكد السلطات من أن الحاضنة تتيح له كل الهواء والتمرينات اللازمة وعلى الخصوص ما يتعلق بالحفاظ عليه حتى لا يضر نفسه بالمشي أكثر تبكيراً مما ينبغي إذ هو قبل كل شيء يجب أن ينموا نمواً سليماً والمبدأ العام الذي كان يلاحظ هو

أن الطفل يجب أن يعيش كما لو كان في ضياع دائم بينما يجب أن يدلل ويهشك ويرقص ويجب أن نرد عنه الخوف بأن نغني له «ويعني ذلك وضع أول أساس للخلق الشجاع الثابت الرزين» ويجب أيضاً أن نحفظ للطفل وداعته وتسليته ولا نسمح له بأن يصبح نكداً ومتبرماً وسريع الانفعال «وذلك يعني وضع أساس لتنمية العقل على نحو قوي» ويمكن في سن الثالثة البدء في تصحيح خطأ الأطفال تصحيحاً فطنا وكذلك تدريبهم على الألعاب المتنوعة وينبغي أن يتركوا ليكتشفوا هذه الألعاب المبكرة لأنفسهم ولكن ينبغي فيما بين السنة الثالثة والسادسة أن يؤتي بهم يومياً ليلعبوا مع بعضهم تحت إشراف سيدات يعينهن الحكام أولئك الذين سيستطيعون بذلك النحو أن يروا المربيات ينشئن الأطفال التنشئة المناسبة ويمكن البدء في الدروس من السادسة ويعزل هناك البنات عن البنين ويجب أن يتعلم الأولاد الركوب واستعمال بعض الأسلحة مثل الأقواس والنبال والمقاليع كما يجب أن يتعلم البنات الكثير عن نفس هذه الأشياء بقدر الإمكان ذلك مع بذل العناية في تدريب كل الأطفال على استعمال كل من اليدين اليسرى واليمنى دون تفريق بينما يتقدم ذلك التمرين الرياضي يأخذ طريقه نحو التخصص في فرعي الرقص والمصارعة، أما عن المصارعة فقد تستطيع ملاحظة أن النوع القائم منها فقط والمقيد في التدريب على الأعمال الحربية هو الذي له قيمة تربوية بينما المصارعة بالتحايل لا فائدة منها ويجب ألا تشجع وبالمثل فإن الرقص الذي هو مناسب على الخصوص هو رقص الدروع

لأن قيمته تكمن في أن تحضير أولى للتدريب العسكري الذي سيأتي دوره في المستقبل، أما الموسيقى فهي أكثر الوسائل تبكيراً في تدريب الذوق والذكاء وهي تحتاج إلى علاج أكثر. وأفلاطون يكرر بقاء على ذلك ما سبق أن قاله في الكتاب الثاني عند التقليد الخاص بالموسيقى وخطر التجديد غير السليم في الأشكال الموسيقية وقد أصبح من عمل حراس القانون الآن أن يروا النماذج المرغوبة في التصنيف الموسيقى متفقة مع ما يقبله الدين وألا يسمحوا بتجديد فيها وهكذا تنفي التراجيديا من مجمع أفلاطون كما هو الحال في الجمهورية ذلك أن الدولة لا تستطيع أن تسمح بتدنيس أعباد آلهتنا بطرق الترنيم التي تلقى خطباً مؤثرة تعترض فيها على سلوك هؤلاء الآلهة أنفسهم وتعول عويلاً لا يكون مقبولاً إلا حيث تلقي المرائي والأناشيد الجنائزية ولكي ما نجعل الموضوع أكثر عمومية فإن المشرع سيقول للمؤلف الدرامي إنني أيضاً اشتغل بصنع دراما الحياة الحقيقية الممثلون فيها هم مواطنوا الدولة أنفسهم ولا أستطيع أن اسمح بمنافسة من الروايات المسرحية المؤلفة بروح أخرى والتي تبث دروساً جد مختلفة، إنه يجب أن نجعل الشعراء يفهمون أن عملهم هو أن يلتمسوا ويصلوا ولكن ما داموا لا يعلمون أنفسهم في الغالب ما هي السعادة وما هي البركات الحقة التي يجب من أجلها أن نلتمس ونصلي فيجب أن يعلموا ذلك من القانون ويجب ألا نسمح للشاعر بإلقاء أي أشعار ليتداولها الناس دون أن تنل منه قبل موافقة الحراس وسيكون من واجب الدولة أن تصنف ديواناً من

الشعر القديم والحديث وأن يكون المصنفون لذلك الديوان رجالاً ذوي ذوق سليم قد بلغوا سن النضج وهو سن الخمسين ذلك إذا شئنا أن نمكن الأطفال من التذوق الصحيح للفن الجاد الرفيع «وهكذا يكون أفلاطون في القوانين أول واضع لاقتراع وجوب قيام الدولة برقابة على الأدب وكذلك باقتراحات أخرى كثيرة لم توضع موضع التنفيذ بخيرها وشرها إلا في عصور جاءت بعد عصره بكثير وهو الآن يتقدم بتفصيلات في التعليم لكي توضع فوق ذلك الأساس ذي الصفة الجمالية والخلقية السليمة وذلك ما يرسى وفقاً لما قرر دعائم السفينة التي وضع من قبل قاعدتها وتشرح أهمية وحدة القواعد التي هو بصدد إدخالها وتكراره الملفت للنظر لفكرة أنه حتى ولو كانت الحياة الإنسانية ليست أكثر من لعبة تتسلى به فإن عملنا كقطعة حية في هذه اللعبة هو أن تلعبها جيداً ومعنى ذلك أن السلام لا الحرب هو عملنا الكبير ذلك أننا لا نستطيع إلا به وحده تكريس أنفسنا لمهمة الحياة الكبرى وهي التعليم وإذا ما أخذنا التعليم مأخذاً جاداً فسوف نحتاج إلى مدارس ذات أبنية مناسبة وساحات كافية وأساتذة مهرة أكفاء وما دام هؤلاء الأساتذة سيحتاجون إلى رواتب منتظمة من الدولة يعيشون بها فإنهم سيعيشون من مهنة يمارسونها ولذلك يجب وفقاً لعاطفة هيلينية يشارك فيها أفلاطون أن يكونوا غرباء وسيكون الحضور يومياً إلى المدرس إجبارياً بالنسبة للجنسين «وسوف لا نتحقق من التجديد التام في الاقتراحات المعروضة هنا إذا اعتبرنا تكرار الأمر المألوف في الجمهورية وهو

أن التعليم سوف يكون موضع اعتبار عام وسيمتد ليشمل الجنسين ذلك أن ما تضيفه القوانين كتصوير جديد بالكلية هو كما قال برنت Burnet فكرة المدرسة الثانوية وهي المؤسسة الدائمة لتعليم الصغار تعليماً أعلى بواسطة جهاز مجهز من الأساتذة المهرة المتساوين الذين أحسن تنسيقهم والذين زودوا بكل ما يلزمهم والذين يتجمعون في مؤسسة واحدة وتقابلنا مثل هذه المدارس في التاريخ كنظم قائمة بالفعل في العهد الماسيدوني ويرجع ظهورها فيما يظن إلى التأثير الذي كان يحسن استعماله أعضاء الأكاديمية كسلطات معترف بها في التعليم والتشريع وهكذا نرى أن التنظيم الجاري في كل مكان للتعليم الثانوي هو تحقيق مستوى مستمد مباشرة من أفلاطون ولا ينبغي أن نسمح لأنفسنا بأن نقلق وننزعج من الهجوم على اقتراحاتنا الخاصة بتعليم البنات وبالرغم من أن ظاهرة التناقض إذ هناك في الدنيا أجزاء ترعى فيها العمل الخارجي الذي افترض الأثينيون أنه عمل خاص بالرجال يؤدي عادة بواسطة النساء كما نرى من تجربة إسبرطة أن المرأة تستطيع أن تصارع إذا ما دربت على ذلك وحتى لو أن المرأة الإسبرطية لم تدرب والآن نرى أن الغرض الكلي للنظام الأثيني المشهور ونظام كريت الشبيه به هو جعل المواطن رجلاً مسالما للدرجة الأولى ذلك بينما كان نظام ليكورجوس Lycurgus ومنيوس Minos فوق متناول النقد من حيث أن يتحايل في استقامة وبنظرة ترمي إلى إنتاج نموذج من المثل الشخصي الذي نستطيع أن نرى فيه الشيء الوحيد الذي يحتاج إليه مناضل

يعمل في الحرب اللانهائية وهي الحياة الإنسانية.

ويختلف أفلاطون كلية عن هذه الفلسفة العسكرية للحياة وهو يرى أن أسمى نصر يجب أن يفوز به أي إنسان أو أي مجتمع من الناس هو الانتصار على عدو داخلي وهزيمة عناصر الشر في الجماعة أو في نفس الفرد على أحسن تعبير ولا يتم ذلك النصر في أية حالة بمجرد هزيمة أو نفي العنصر الضار إنه يتحقق تماماً فقط حينما يتم الانسجام بخضوع نختار من الأحط لتوجيه وقيادة الأرقى وإذن فهو السلام وليس الحرب الذي يمثل أفضل حالة للجماعة ولنفس الفرد وإذن فسيكون الهدف النهائي لتشريع المشرعين هو السلام كموضوع لا الحرب وتنبع من وجهة النظر هذه أن الحكمة وهي عفة النفس والعدالة وهي احترام الحقوق هما أعلى الفضائل وستصبح الشجاعة المجردة للمحارب في المقام الرابع فواضح إذن أن هناك رذيلة أساسية في النظام الإسبرطي المشهور أن كل نصوصه تهدف لأن تنمي وتربي طرفاً واحداً من الخير التام. وهو الطرف الذي وضعناه توا في المقام الأسفل والأكثر من ذلك أن الخير التام يشكل وحدة مقفلة حتى أننا إذا عالجنا عنصراً ثانوياً من عناصره كالشجاعة على أنه هو الكل فإننا لا نلبث أن نسيء تصوره والنظام الإسبرطي وهو يعمل قاصراً هدفه على إنتاج هذه الفضيلة المفردة لا يعمل إلا لتنمية النصف الأقل أهمية للشجاعة نفسها، والإسبرطي يتعلم أن يتحمل بشجاعة مواجهة الخطر والألم ومصاعب الميدان لأنه إنما يعد لمواجهة ذلك كله كجزء

من تربيته وإعداده وهو لا يكتسب فضلاً عن ذلك أبداً هذه الشجاعة الأدبية التي تطابق أو ترادف القوة على مواجهة عرض مغري لموقف يقدم للإنسان مجالاً كاملاً للانغماس بشهوته في اللذة والثروة والامتلاك دون أن يجلب على نفسه العار والسبب أن ذلك الدرس لا يتعلم أبداً في إسبرطة هو أن الشبيه في تدريبها المنظم هناك لا تعد لمواجهة هذه المغريات كجزء من تدريبها المنتظم ومن هنا كانت شهرة الإسبرطيين في العالم الخارجي شهرة تتسم بالغموض إنهم يشتهرون في العالم كله بشجاعتهم في مواجهة الخطر واحتمال الألم ولكن الممارسات الجنسية المعوجة التي يشجع عليها أسلوب حياتهم في الثكنات العسكرية هي أيضاً ذات سمعة سيئة وكذلك أخلاق نسائهم المائعة هي أيضاً سيئة السمعة.

المراجـــع

1 – تاريخ الفلسفة اليونانية يوسف كرم
2 – العصر الأول لفلاسفة اليونان جعفر آل ياسين
3 – أفلاطون وفكره مصطفي النشار
4 – أصول الفكر اليوناني مترجم/ تأليف جان بيار فرنان
5 – فجر الفلسفة اليونانية أحمد فؤاد الأهواني
6 – أفلاطون أحمد فؤاد الأهواني
مواقع مختلفة علي شبكة الإنترنت

فهرس المحتويات

تقديم 5

الفصل الأول: موجز حياته وأشهر آرائه 9

موجز حياته 11

السياسة عند أفلاطون 15

بناء المجتمع 17

الفن والشعر عند أفلاطون 19

الحكومة المثُلى والتربية وبناء المدينة 22

المدينة الإنسانية عند أفلاطون 32

الفصل الثاني: جمهورية أفلاطون 39

أفلاطون وكتاب الجمهورية 41

صعوبة تصنيف المحاورة 43

الفصل الثالث: القوانين آخر ما كتب أفلاطون 79

آخر ما كتب أفلاطون كتاب القوانين 81

ملخص الكتاب الأول 82

ملخص الكتاب الثاني 85

ملخص الكتاب الثالث 90

ملخص الكتاب الرابع 97

ملخص الكتاب الخامس 107

ملخص الكتاب السادس 112

ملخص الكتاب السابع 118

المراجـــــع 125

الفهرس 127

2018/2133

978-977 - 736 - 224 - 5